الوجيز في نماذج تعليل القرارات القضائية المستساغة في مادة الاسرة

إعداد مصطفى علاوي المستشار
بمحكمة الاستئناف بفاس

.....
.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/2/379

2022/161

2022-03-15

بمقتضى المادة 151 من مدونة الأسرة، يثبت النسب بالظن ولا ينتفي إلا بحكم قضائي. والمحكمة لما ألغت الحكم المستأنف وقضت بنفي نسب الطاعنة عن موروث المطلوبين، مكتفية في تعليل ما انتهت إليه بأن إدانة الطالبة من أجل محاولة النصب والتزوير في وثيقة إدارية (دفتر الحالة المدنية) صار نهائيا وله حجيته في مواجهتها، إذ ثبت أنها أنشأت دفتر الحالة المدنية المدعى فيه بشكل مخالف للقانون ونسبت نفسها إلى موروث المطلوبين دون وجه حق خلافا لأحكام النسب، دون أن تناقش ما تمسكت به الطاعنة وما استدلت به من رسم مقاررة وخلع ورسم ثبوت نسب، والتحقق من نسب الطاعنة للهالك بكل الوسائل المقررة شرعا بما فيها الخبرة، فإن قرارها جاء غير مؤسس فيما قضى به من نفي النسب، مما يعرضه للنقض.

.....

ظهير شريف رقم 1.04.22 صادر في 12 من ذي الحجة 1424 (3 فبراير 2004) بتنفيذ القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة

الباب الثاني: النسب ووسائل إثباته

المادة 150

النسب لحمة شرعية بين الأب وولده تنتقل من السلف إلى الخلف.

المادة 151

يثبت النسب بالظن ولا ينتفي إلا بحكم قضائي.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/461

2022/269

2022-05-10

بمقتضى المادة 222 من مدونة الأسرة تعتمد المحكمة في إقرار الحجر ورفعه على خبرة طبية وسائر وسائل الإثبات الشرعية. والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي القاضي بالتحجير على الطالب استنادا لما شهد به شهود اللفيف العدلي من إصابته بمرض النسيان المزمن "الزهايمر" ولما جاء في تقرير الخبير المختص الذي خلص إلى أن قدراته العقلية متأثرة بأعراض التلف العقلي، واعتمدت المحكمة الموجب العدلي لعدم الطعن فيه بأي مطعن، وتقرير الخبير الذي لم يدل الطاعن بخلافه، فإنها عللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

ظهير شريف رقم 1.04.22 صادر في 12 من ذي الحجة 1424 (3 فبراير 2004) بتنفيذ القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة

المادة 222

تعتمد المحكمة في إقرار الحجر ورفعه، على خبرة طبية وسائر وسائل الإثبات الشرعية.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/720

2022/164

2022-03-15

إن انعدام التعليل المعتبر سببا للطعن بإعادة النظر في قرارات محكمة النقض والمبرر لإعادة النظر، هو عدم تعليل القرار بالمرة، أو عدم الجواب عن وسيلة أو جزء من وسيلة أو دفع بعدم القبول.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/2/2/674

2022/1

2022-01-04

إن المحكمة لما ثبت لها أن وثيقة إجازة الهبة المستدل بأصلها وبترجمتها إلى اللغة العربية من قبل ترجمان محلف، هي عقد رسمي أنجز وفقا للمقتضيات القانونية التركية واستجمع شروط رسميته في بلده، وأنه خضع لإجراءات الأبوستيل عملا باتفاقية لاهاي المؤرخة في 1961/10/05 والتي صادق عليها المغرب ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ 2016/08/14، وأنه لا مساس لأي محتوى من محتوياته بالنظام العام المغربي، فقضت بتذييله بالصيغة التنفيذية، فإنها أقامت قضاءها على أساس المقتضيات القانونية المذكورة، وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/2/2/701

2022/2

2022-01-04

إن المحكمة لما ثبت لها أن وثيقة إجازة الهبة المستدل بأصلها وبترجمتها إلى اللغة العربية من قبل ترجمان محلف، هي عقد رسمي أنجز وفقا للمقتضيات القانونية التركية واستجمع شروط رسميته في بلده، وأنه خضع لإجراءات الأبوستيل عملا باتفاقية لاهاي المؤرخة في 1961/10/05 والتي صادق عليها المغرب ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ 2016/08/14، وأنه لا مساس لأي محتوى من محتوياته بالنظام العام المغربي، فقضت بتذييله بالصيغة التنفيذية، فإنها أقامت قضاءها على أساس المقتضيات القانونية المذكورة، وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/2/2/702

2022/3

2022-01-04

إن المحكمة لما ثبت لها أن وثيقة إجازة الهبة المستدل بأصلها وبترجمتها إلى اللغة العربية من قبل ترجمان محلف، هي عقد رسمي أنجز وفقا للمقتضيات القانونية التركية واستجمع شروط رسميته في بلده، وأنه خضع لإجراءات الأبوستيل عملا باتفاقية لاهاي المؤرخة في 1961/10/05 والتي صادق عليها المغرب ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ 2016/08/14، وأنه لا مساس لأي محتوى من محتوياته بالنظام العام المغربي، فقضت بتذييله بالصيغة التنفيذية، فإنها أقامت قضاءها على أساس المقتضيات القانونية المذكورة، وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/2/2/93

2022/4

2022-01-04

لئن كان تقدير مستحقات الأطفال مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع فإن ذلك يبقى رهينا باعتماد عناصر القانون المستمدة من المواد 85، 189 و190 من مدونة الأسرة، والمحكمة لما أيدت الحكم المستأنف القاضي بتحديد نفقة الابنين وأجرة حضانتهما وواجب سكناهما بعلة أنه جاء مراعيا للتوسط والاعتدال والوضع المادي للملزم بالنفقة وما يتبعها والوسط الذي فرضت فيه وحال الطرفين، فإنها خرقت المواد المحتج بها، وعللت قرارها تعليلا ناقصا وهو بمثابة انعدامه، وعرضته للنقض.

.....

ظهير شريف رقم 1.04.22 صادر في 12 من ذي الحجة 1424 (3 فبراير 2004) بتنفيذ القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة

المادة 85

تحدد مستحقات الأطفال الملزم بنفقتهم طبقا للمادتين 168 و190 بعده، مع مراعاة الوضعية المعيشية والتعليمية التي كانوا عليها قبل الطلاق.

الباب الأول: أحكام عامة

المادة 187

نفقة كل إنسان في ماله، إلا ما استثني بمقتضى القانون.

أسباب وجوب النفقة على الغير: الزوجية والقرابة والالتزام.

المادة 188

لا تجب على الإنسان نفقة غيره إلا بعد أن يكون له مقدار نفقة نفسه، وتفترض الملاءة إلى أن يثبت العكس.

المادة 189

تشمل النفقة الغذاء والكسوة والعلاج، وما يعتبر من الضروريات والتعليم للأولاد، مع مراعاة أحكام المادة 168 أعلاه.

يراعى في تقدير كل ذلك، التوسط ودخل الملزم بالنفقة، وحال مستحقها، ومستوى الأسعار والأعراف والعادات السائدة في الوسط الذي تفرض فيه النفقة.

المادة 190

تعتمد المحكمة في تقدير النفقة على تصريحات الطرفين وحججهما، مراعية أحكام المادتين 85 و189 أعلاه، ولها أن تستعين بالخبراء في ذلك.

يتعين البت في القضايا المتعلقة بالنفقة في أجل أقصاه شهر واحد.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/2/2/465

2022/5

2022-01-04

إن تقدير النفقة ومشتملاتها مما تستقل به محكمة الموضوع طالما اعتمدت فيه عناصر القانون المستمدة من المواد 85، 189 و190 من مدونة الأسرة. والمحكمة لما أيدت الحكم المستأنف فيما قضى به مع تعديله بالرفع من مبلغ نفقة الأبناء بعلة أن ما تمسك به الطاعن من عسر ما هو إلا ذريعة للتحلل من التزاماته وإبداء عجزه وعدم كفاية موارده وأن الأصل في الإنسان الملاءة، فإنها لم تخرق المواد المحتج بها، وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/2/2/532

2022/6

2022-01-04

طبقا لمقتضيات المادتين 323 و324 من مدونة الأسرة فإن الإرث هو انتقال حق بموت مالكه، وأن هذا الحق يستحق بموت الموروث حقيقة أو حكما وتحقق حياة وارثه بعده.

والمحكمة لما قضت بقسمة جميع المدعى فيه على الورثة حسب الفريضة الشرعية، دون أن تجيب عما أثاره الطاعن وأن تناقش ما استدل به لإثبات شراء حظ أخته، فإنها لم تجعل لما قضت به أساسا ولم تعلل قرارها تعليلا صحيحا، مما يعرضه للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/2/2/640

2022/7

2022-01-04

طبقا للمادة 175 من مدونة الأسرة: "زواج الأم الحاضنة لا يسقط حضانتها في الأحوال الآتية، 1- إذا كان المحضون صغيرا لم يتجاوز سبع سنوات أو يلحقه ضرر من فراقها؛ 2- إذا كانت بالمحضون علة أو عاهة تجعل حضانته مستعصية على غير الأم؛ 3- إذا كان زوجها قريبا محرما أو نائبا شرعيا للمحضون؛ 4- إذا كانت نائبا شرعيا للمحضون، وزواج الأم الحاضنة يعفي الأب من تكاليف سكن المحضون وأجرة حضانته وتبقى نفقته واجبة على الأب"، والمحكمة لما عللت قضاءها بأن الإخلال بحق الزيارة ولو عند ثبوته لا يترتب عنه إسقاط مستحقات الولد، فإنها طبقت القانون وعللت قرارها تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/801

2022/156

2022-03-15

لمحكمة الموضوع سماع دعوى الزوجية إذا لم توجد وثيقة الزواج بالاعتماد على سائر وسائل الإثبات مع الأخذ بعين الاعتبار وجود أطفال نتيجة العلاقة الزوجية. والمحكمة لما أيدت الحكم الابتدائي القاضي بثبوت الزوجية بين الطرفين اعتمادا على شهادة الشاهدين،

وبحث المقدم الذي أكد العلاقة الزوجية بين المطلوبة والهالك، إضافة إلى الصور الفوتوغرافية المؤيدة لطلب الطاعنة، فضلا عن إقرار الهالك بانتساب الابن إليه من المطلوبة في النقض، وقدرت في إطار سلطتها الظرف القاهر الذي حال دون توثيق العقد في وقته، فإنها طبقت القانون تطبيقا سليما، وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/2/2/94

2022/8

2022-01-04

إن تقدير المستحقات المترتبة عن التطليق ونفقة الأبناء موكول لسلطة قضاة الموضوع طالما راعوا فيه عناصر القانون المستمدة من المواد 84، 85، 97، 189 و190 من مدونة الأسرة، والمحكمة لما أيدت الحكم الابتدائي مع تعديله بالرفع من مبلغ نفقة الابنين، تكون قد تبنت تعليلاته التي تضمنت على أن كلا الطرفين لم يثبت ما يدعيه على الآخر، مما يتعين تحميلهما معا المسؤولية في التطليق، كما راعت الوضعية المعيشية والتعليمية التي كان عليها الأبناء قبل الطلاق والوضعية المالية للزوج (الطالب) حسب نتيجة الخبرتين المنجزتين في الموضوع، الأولى بالمرحلة الابتدائية والثانية أمام المحكمة مصدرة القرار، معتمدة باقي عناصر المواد القانونية المذكورة، مما يجعل قرارها مطبقا للقانون ولم تكن في حاجة لإجراء تحقيق إضافي لعدم وجود ما يقتضيه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/2/2/507

2022/10

2022-01-04

إن الشهادة المعتبرة قانونا لإثبات التبليغ القضائي هي شهادة التسليم المنصوص عليها في الفصل 39 من قانون المسطرة المدنية. والمحكمة لما أصدرت قرارها بقبول الاستئناف شكلا بعلة أن شهادة التسليم لم تحترم الشروط الشكلية وخالية من البيانات الأساسية التي تمنح التبليغ الصفة القانونية دون أن تبين ماهية الشروط الشكلية والبيانات الأساسية التي لم تحترم، والحال أنها تضمنت جميع البيانات المتعلقة بشهادة التسليم المنصوص عليها في الفصل 36 وما يليه من ق.م.م، فإنها عللت قرارها تعليلا ناقصا ينزل منزلة انعدامه وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/452

2022/152

2022-03-08

إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه بعد النقض والإحالة لما تحاشت التحقيق في موضوع الدعوى وفق ما جاء بقرار النقض، وعللت قرارها بالعلة المنتقدة، فإنها قد خرقت القانون ولم تبن قضاءها على أساس قانوني سليم، وجاء قرارها ناقص التعليل والذي هو بمثابة انعدامه، ويتعين نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/484

2022/154

2022-03-15

إن المحكمة لما أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من مستحقات مترتبة عن التطليق للشقاق دون أن تبحث فيما أثاره الطاعن وتتأكد ممن المتسبب في التطليق ومن توفره على

دخل أو مداخيل أخرى ثم تبني حكمها على ما ينتهي إليه تحقيقها في إطار عناصر المواد 84 و189 و190 من مدونة الأسرة، فإنها جعلت قرارها ناقص التعليل، وهو بمثابة انعدامه، وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/603

2022/155

2022-03-15

إن الاحتجاج بالخرق المسطري لا يكون له محل إلا إذا تسبب في ضرر للمستوسل به وفقا لمقتضيات الفصل 359 من قانون المسطرة المدنية. والبيّن أن طلب المطلوبة اقتصر على المطالبة بتعيينها وصية على الطفلة مكفولة الهالك وإثبات الوصية مع ترتيب كافة الآثار القانونية على ذلك، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من صحة الإشهاد الصادر عن الهالك وذلك بجعل المدعية القائمة بتنفيذ الوصية بالربع من جميع مخلفه لمكفولته حسب عقد الوصية بالربع مع ترتيب جميع الآثار القانونية على ذلك، بعلة أن الطاعنة لم تثبت الضرر الذي تسبب لها فيه التفصيل والتدقيق الوارد بمنطوق الحكم المذكور، تكون قد جعلت لما قضت به أساسا، وعللت قرارها تعليلا سليما.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/908

2022/194

2022-03-29

لما وجب تنفيذ الأحكام بحسن نية، وكان تنفيذ الحكم بالرجوع لبيت الزوجية واقعة مادية يمكن إثباتها بجميع وسائل الإثبات المحددة قانونا، فإن المحكمة لما قضت برفض طلب إسقاط نفقة المطلوبة دون إجراء بحث للتأكد من واقعة الالتحاق من عدمه ببيت الزوجية المتمسك به من طرف الطاعن، ثم تطبق القاعدة القانونية الواجبة على ما ينتهي إليه تحقيقها، فإنها وسمت قرارها بنقصان التعليل، الذي هو بمثابة انعدامه، وعرضت قرارها للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم : 639/2/2/2020

2022/41

2022-01-25

البيّن أن الطاعنين أثاروا في مقالهم الاستئنافي أن والدهم غادر بيت الزوجية، وأمسك عن الإنفاق عليهم منذ ذلك التاريخ، والتمسوا للإفادة استدعاء شهودهم وعددهم ستة، والمحكمة اقتصرت فقط على الاستماع لشاهدين منهم، ولم تبرر استغناءها عن بقية الشهود، مما يجعل قضاءها ناقص التعليل وهو بمثابة انعدامه ومعرضا للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/597

2022/300

2022-05-24

بمقتضى الفصل 5 من مدونة الأحوال الشخصية النافذة زمن وقائع النازلة فإنه يجوز للقاضي . بصفة استثنائية . سماع دعوى الزوجية واعتماد البينة الشرعية في إثباتها. والمحكمة لما أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من ثبوت الزوجية بين مورثي طرفي الدعوى ونسب الابنين استنادا إلى شهادة الشهود المستمع إليهم والذين أكدوا جميعا معرفتهم لطرفي

العلاقة الزوجية وإنجابهما أثناءها للمطلوبين وشيوع تلك العلاقة ومظهرها بين الأهل والجيران، واكتفاء الطرفين في إبرامها على قراءة الفاتحة حسب المعمول به في الستينات، فإنها لم تخرق المحتج به، وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/2/1061

2022/195

2022-03-29

البيّن من المقال الاستئنافي أن دفاع الطاعن التمس الإذن له بالمرافعة شفويا في القضية أمام المحكمة لشرح وجهة نظره في الموضوع. والمحكمة لما اعتبرت القضية جاهزة للبت فيها في غيبة دفاع الطالب الذي لم يتنازل عن طلبه الرامي إلى تقديم ملاحظاته الشفوية بالجلسة، ثم قضت بما انتهت إليه دون الرد على ملتمسه رغم أنه قدم طبقا للقانون، فإنها عللت قرارها تعليلا ناقصا، هو بمثابة انعدامه، مما يعرضه للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/316

2022/196

2022-03-29

إن المحكمة لما ألغت الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض واجب الاعياد الدينية وحكمت تصديا على المستأنف عليه بأدائه للمستأنفة نيابة عن محضونها واجب الاعياد وأيدته فيما عدا ذلك وعدلته برفع مبلغ نفقة المطلوبة مع الابن، دون أن تبرز عناصر التقدير خاصة دخل الطاعن ولم تتحقق منه على ضوء ما أثير أمامها، ولم تجر بحثا بشأنه وتبحث

فيما إذا كانت له مداخيل أخرى، فإنها لم تجعل لما قضت به أساسا، وعللته تعليلا ناقصا، وهو بمثابة انعدامه، وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/2/756

2022/198

2022-03-29

البيّن أن الطاعن استكثر من نفقة المطلوبة والأبناء وواجب سكناهم المحكوم به عليه ابتدائيا، والمحكمة لما قضت بتأييد الحكم الابتدائي بعلة أن المبالغ المحكوم بها روعي فيها الوضعية المادية للملزم وظروف الأطراف الاجتماعية، رغم أن المبالغ المحكوم بها للأبناء وحدها من نفقة وسكن وأجرة حضانة تفوق الدخل المصرح به، ودون أن تتحقق من الدخل الحقيقي للطاعن ومدى توفره على مداخيل إضافية ولو بإجراء بحث حتى يكون التحديد ملائما لمقتضيات المادتين 189 و190 من مدونة الاسرة يكون قرارها ناقص التعليل، وهو بمثابة انعدامه ويتعين نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/2/906

2022/199

2022-03-29

إن المحكمة لما حددت مستحقات البنت دون أن ترد على ما أثارته الطاعنة وتناقش ما استدلت به من وثائق لترتب عليها ما يلزم قانونا ويكون تقديرها ملائما للوضع المادي للمطلوب وباقي عناصر التقدير المنصوص عليها في المادتين 189 و190 من مدونة الاسرة،

فإنها لم تطبق المقتضيات القانونية المذكورة تطبيقا سليما، وعللت قرارها تعليلا ناقصا، وعرضته للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/651

2022/66

2022-02-01

بمقتضى المادة 33 من مدونة الأسرة، إذا اختلف الزوجان في قبض الصداق المؤجل، فعلى الزوج إثبات أدائه. وأن الثابت من وثائق الملف أن مبلغ مؤجل الصداق ظل بذمة الطاعن. والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه، لما ردت ادعاءه توصل المطلوبة به لعدم إثباته ذلك بمقبول، فإنها قد بنت قضاءها على أساس قانوني، ولم تخرق المقتضيات المحتج بها، وعللت قرارها تعليلا كافيا، ولم تكن في حاجة لإجراء أي بحث أو توجيه يمين متممة، طالما توفر لديها من العناصر ما يكفي لحمل قضائها، وأن توجيه اليمين الحاسمة ملك للخصوم ولم يسبق للطاعن أن طلب توجيهها للمطلوبة، مما يبقى معه ما بالنعي دون أساس.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/2/389

2022/68

2022-02-01

بمقتضى المادة 49 من مدونة الأسرة، فإن لكل واحد من الزوجين ذمة مالية مستقلة عن الآخر، ويجوز لهما في إطار تدبير الأموال التي ستكتسب أثناء قيام العلاقة الزوجية الاتفاق على استثمارها وتوزيعها، وإذا لم يكن هناك اتفاق يرجع للقواعد العامة للإثبات. والمحكمة المصدرة القرار المطعون فيه لما لم يثبت لها من خلال وثائق الملف مساهمة الطاعنة في تنمية أموال زوجها وقضت بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض الطلب تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/2/839

2022/70

2022-02-01

إن تقدير نفقة الأبناء مما يستقل به قضاء الموضوع طالما اعتمدوا فيه عناصر المادتين 189 و190 من مدونة الاسرة. والمحكمة لما رفعت واجب متعة المطلوبة المقضي به ابتدائيا، اعتبارا لأن الملاءة هي الأصل، وهو الذي رفض الصلح وأصر على التطليق من دون أن يقدم دليلا يدعم أسباب الفرقة التي أثارها، فإنها تكون قد أقامت قضاءها على أساس في هذا الجانب، وعللت قرارها بشأنه تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/314

2022/75

2022-02-08

إن المحكمة لما أيدت الحكم المستأنف القاضي بتحديد مبلغ نفقة المطلوبة والولدين مع يمين المطلوبة، دون أن تتأكد من دخل الطاعن وتبرز العناصر التي اعتمدتها فيما انتهت إليه، فإنها عللت قرارها تعليلا ناقصا، وهو بمثابة انعدامه، وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/2/711

2022/82

2022-02-08

بمقتضى المادة 173 من مدونة الاسرة فإن الاستقامة شرط لاستحقاق الحضانة. والمحكمة لما ثبت لها من خلال وثائق الملف أن الطاعنة أدينت من أجل جنحة الخيانة الزوجية حسب الحكم المستدل به، وخلصت إلى أن الفعل الذي أدينت من أجله يخل بشرط الإستقامة ويسقط عنها حضانتها للابنين، فإنها قد جلعت لما قضت به أساسا وعللت قرارها تعليلا سليما.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/681

2022/61

2022-02-01

إن المحكمة غير ملزمة بإنذار الطالبة بالإدلاء بمستندات للإثبات عملا بالفصل 142 من قانون المسطرة المدنية الذي يلزم الطرف المستأنف بأن يرفق مقاله الاستئنافي بالمستندات التي ينوي استعمالها. والمحكمة لما عدّلت الحكم المستأنف بتحديد مستحقات الولدين، آخذة بعين الاعتبار حال مستحقيها ودخل الملزم بها، وراعت حالة التوسط والاعتدال

ومتوسط الأسعار، واعتبرت ما ادعته الطالبة من أملاك المطلوب بقي مجردا عن الإثبات، فإنها طبقت المواد 85 و168 و189 و190 من مدونة الأسرة، وجاء قرارها مؤسسا ومعللا تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/691

2022/63

2022-02-01

المقرر قانونا أن الطلاق الخلعي يعتبر طلاقا بائنا، ويزيل الزوجية حالا. ويشترط لاستئناف العلاقة الزوجية إبرام عقد زواج جديد تتوفر فيه أركان العقد وشروطه. والمحكمة لما اعتبرت أن الدعوى لا تتعلق بثبوت الزوجية في إطارها المعتمد في المادة 16 من مدونة الأسرة، وإنما بإثبات الرجعة، وأن الشهود شهدوا بوقوع الرجعة، وأن من طلق زوجته وأرجعها رجعة فاسدة ثم استمر على وطئها فهي رجعة صحيحة، وهي لا تحتاج إلى ولي وصداق بل فقط لإذن الزوجة ولا يجب فيها الإشهاد وإن كان مندوبا، وقضت بإلغاء الحكم المستأنف وبثبوت الزوجية بين الطرفين، والحال أن الأمر لا يتعلق برجعة في طلاق رجعي وإنما بمراجعة من طلاق بائن، فإن قرارها جاء غير مرتكز على أساس، ومعللا تعليلا فاسدا وهو بمثابة انعدامه.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/173

2022/54

2022-02-01

بمقتضى المادة 16 من مدونة الأسرة يمكن للمحكمة سماع دعوى الزوجية إذا حالت أسباب قاهرة دون توثيق عقد الزواج في إبانه، وتعتبر في ذلك وجود أطفال أو حمل ناتج عن العلاقة الزوجية، كما تستقل بتقدير وقائع الزواج والمانع من توثيقه، على أن يكون تقديرها مؤسسا على عناصر القانون. والمحكمة لما استخلصت من شهادة الشهود توفر ركن الزواج الذي قوامه الإيجاب والقبول، فإنها قدرت في إطار سلطتها وقائع الزواج والسبب المانع من توثيق عقده في إبانه، ولم تكن في حاجة للجواب عما أثير بشأن رفض طلب التعدد للمطلوب الأول لأن ذلك مشروط عند العزم على إبرام زواج مبتدئ وليس عند إثبات علاقة زوجية قائمة واقعا ونتج عنها أولاد، وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/791

2022/56

2022-02-01

بمقتضى المادة 84 من مدونة الأسرة يراعى في تقدير المتعة فترة الزواج والوضعية المالية للزوج، وأسباب الطلاق، ومدى تعسف الزوج في إيقاعه. والمحكمة لما رفعت مبلغ متعة المطلوبة في النقض استنادا إلى كون المستأنف عاملا وقدر الصداق المبين بعقد زواج الطرفين، ومتوسط الأسعار وحال الزوجة القاصرة وعيشها بالمجال الحضري، دون أن تبين دخل الطاعن ولا وجه تعسفه في طلبه التطليق، وجعلت من طلاق المطلوبة في النقض وهي قاصر سببا من أسباب رفع متعتها، رغم أن ذلك ليس من عناصر تقدير المتعة حسب المادة المشار إليها طليعته، فإنها وسمت قرارها بسوء التعليل، الذي هو بمثابة انعدامه، وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/891

2022/57

2022-02-01

يتعين أن تكون القرارات معللة ومجيبة على الدفوع المثارة بوجه صحيح وإلا اتسمت بالقصور في التعليل الموجب للنقض. والبين من أوراق الملف أن الطاعن تمسك بكون ابنيه غير معاقين، واستدل على ذلك بموجب عدلي شهد شهوده بمعرفتهم للابنين المذكورين وبأنهما ليسا معاقين، وأنهما يقومان بجميع الأشغال الفلاحية وغيرها ولا يعلمون بهما أي إعاقة. والمحكمة لما لم تبحث فيما أثاره وتمسك به الطاعن، فإنها وسمت قرارها بالقصور في التعليل، وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/892

2022/58

2022-02-01

البيّن من أوراق الملف أن الطاعنة تمسكت بكون المطلوب كان يعيش بمعزل عنها وعن ابنيه بعد أن هجرهم ولم يكن ينفق عليهم، واستدلت على ذلك بإشهاد عرفي لاثني عشر شاهدا أفادوا بمعرفتهم للطرفين وبأنهما كانا منفصلين وأن المطلوب غادر محله، وأن كل واحد منهما يعيش منعزلا عن الآخر. والمحكمة لما لم تبحث فيما أثارته الطاعنة ثم تبني حكمها على ما ينتهي إليه بحثها، فإنها وسمت قرارها بالقصور في التعليل، وعرضته للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/2/2/300

2021/49

2021-02-09

إن تقدير مستحقات الطلاق ونفقة الأبناء مما يستقل به قضاة الموضوع متى أقاموه على عناصر المواد 97و89 و189و190 من مدونة الأسرة، وإذ المحكمة حددت المستحقات استنادا إلى مسؤولية الطاعن في الفراق ودخله الشهري، وحال مستحقها وأخذت بعين الاعتبار التوسط، فإنها راعت عناصر القانون المذكورة، وعللت قرارها تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/780

2022/97

2022-01-25

المقرر أنه يكفي في القرار أن يكون مطابقا للقانون، ولا تأثير لعدم إشارته للمقتضيات القانونية المطبقة، ويكون بذلك القرار المطعون فيه فيما انتهى إليه معللا تعليلا كافيا، وغير خارق لأي مقتضى قانوني.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/2/152

2021/41

2021-02-09

المقرر أن الأحكام والقرارات يجب أن تكون معللة من الناحية القانونية وأن تجيب على الدفوعات المثارة والوثائق المدلى بها التي لها تأثير في النزاع. والبيّن أن الطالب أدلى إثباتا لإنهاء العلاقة الزوجية، بصورة شمسية من رسم طلاق تضمن حضوره أمام عدلي التلقي رفقة وكيل المطلوبة وموافقته على أن يؤدي لها مبلغ شهري مقابل نفقة الأطفال. والمحكمة

لما قضت على النحو الوارد بمنطوق قرارها، والتفتت عن مناقشة رسم الطلاق المشار إليه أعلاه، فإنها جعلت قرارها ناقص التعليل المنزل منزلة انعدامه، وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/2/697

2022/86

2022-03-01

إن تقدير مستحقات الزوجة والأطفال المترتبة عن إنهاء العلاقة الزوجية مما تستقل به محكمة الموضوع طالما اعتمدت فيه عناصر القانون المستمدة من المادتين 84 و97 من مدونة الأسرة. وإذ هي خفضت من مستحقات الطالبة والبنتين بالنظر لمدة الزواج وما يتقاضاه المطلوب مقابل راتب تقاعده وما استخلصته من تصريحات الطرفين وحججهما ومسؤولية كل واحد منهما في إنهاء العلاقة الزوجية، فإنها أعملت سلطتها التقديرية في تحديد المستحقات وردت ضمنيا ما ورد باستئناف الطالبة الفرعي، مما يبقى معه القرار معللا تعليلا كافيا وغير خارق للقانون.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/2/2/53

2022/87

2022-03-01

إن المحكمة لما أيدت الحكم المستأنف فيما قضي به بعلة أنه سبق للمطلوبة أن استصدرت قرارا نهائيا حدد نفقة المطلوبة وأبنائها وحصر الاستمرار إلى تاريخ التنفيذ، وردت الدفع المتعلق بفك عصمة الزوجية بين الطرفين بموجب حكم أجبني بالطلاق لانعدام الإثبات وقضت على نحو ما ذكر، فإنها أسست لقضائها، وعللت قرارها تعليلا سليما.معاينة القرار

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/2/2/210

2022/88

2022-03-01

المقرر فقها أن نفقة كل إنسان في ماله وأن نفقة الوالدين تجب على أولادهم الموسرين إن ثبت عسرهما ببينة لقول الشيخ خليل في مختصره "وبالقرابة على الموسر نفقة الوالدين المعسرين وأثبتا العدم لا بيمين"، والمحكمة لما قضت لوالد الطاعن بالنفقة رغم أنه نازعه فيما ادعاه من عدم ودون إقامته هو البينة عليه على نحو ما ذكر، أو بلفيف تام النصاب تكون قد جردت قرارها من الأساس ولم تعلله تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/2/2/59

2022/100

2022-03-08

طبقا للمادة 163 من مدونة الأسرة فإن "الحضانة هي حفظ الولد مما قد يضره والقيام بتربيته وحضانته..." والمحكمة لما ثبت لها أن الطالبة سافرت إلى الخارج وتركت الطفل المحضون مع جدته لأمه بالمغرب، واستخلصت من ذلك أن ثبوت سفر الحاضنة إلى دولة أجنبية من شأنه حرمان المحضون من رعايتها وتوجيهها وقضت بإسقاط حضانتها عنه، فإنها طبقت مقتضيات المادة المذكورة وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/908

2022/194

2022-03-29

لما وجب تنفيذ الأحكام بحسن نية، وكان تنفيذ الحكم بالرجوع لبيت الزوجية واقعة مادية يمكن إثباتها بجميع وسائل الإثبات المحددة قانونا، فإن المحكمة لما قضت برفض طلب إسقاط نفقة المطلوبة دون إجراء بحث للتأكد من واقعة الالتحاق من عدمه ببيت الزوجية المتمسك به من طرف الطاعن، ثم تطبق القاعدة القانونية الواجبة على ما ينتهي إليه تحقيقها، فإنها وسمت قرارها بنقصان التعليل، الذي هو بمثابة انعدامه، وعرضت قرارها للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/597

2022/300

2022-05-24

بمقتضى الفصل 5 من مدونة الأحوال الشخصية النافذة زمن وقائع النازلة فإنه يجوز للقاضي . بصفة استثنائية . سماع دعوى الزوجية واعتماد البينة الشرعية في إثباتها. والمحكمة لما أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من ثبوت الزوجية بين مورثي طرفي الدعوى ونسب الابنين استنادا إلى شهادة الشهود المستمع إليهم والذين أكدوا جميعا معرفتهم لطرفي العلاقة الزوجية وإنجابهما أثناءها للمطلوبين وشيوع تلك العلاقة ومظهرها بين الأهل والجيران، واكتفاء الطرفين في إبرامها على قراءة الفاتحة حسب المعمول به في الستينات، فإنها لم تخرق المحتج به، وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/2/1061

2022/195

2022-03-29

البيّن من المقال الاستئنافي أن دفاع الطاعن التمس الإذن له بالمرافعة شفويا في القضية أمام المحكمة لشرح وجهة نظره في الموضوع. والمحكمة لما اعتبرت القضية جاهزة للبت فيها في غيبة دفاع الطالب الذي لم يتنازل عن طلبه الرامي إلى تقديم ملاحظاته الشفوية بالجلسة، ثم قضت بما انتهت إليه دون الرد على ملتمسه رغم أنه قدم طبقا للقانون، فإنها عللت قرارها تعليلا ناقصا، هو بمثابة انعدامه، مما يعرضه للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/316

2022/196

2022-03-29

إن المحكمة لما ألغت الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض واجب الاعياد الدينية وحكمت تصديا على المستأنف عليه بأدائه للمستأنفة نيابة عن محضونها واجب الاعياد وأيدته فيما عدا ذلك وعدلته برفع مبلغ نفقة المطلوبة مع الابن، دون أن تبرز عناصر التقدير خاصة دخل الطاعن ولم تتحقق منه على ضوء ما أثير أمامها، ولم تجر بحثا بشأنه وتبحث فيما إذا كانت له مداخيل أخرى، فإنها لم تجعل لما قضت به أساسا، وعللته تعليلا ناقصا، وهو بمثابة انعدامه، وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/2/756

2022/198

2022-03-29

البيّن أن الطاعن استكثر من نفقة المطلوبة والأبناء وواجب سكناهم المحكوم به عليه ابتدائيا، والمحكمة لما قضت بتأييد الحكم الابتدائي بعلة أن المبالغ المحكوم بها روعي فيها الوضعية المادية للملزم وظروف الأطراف الاجتماعية، رغم أن المبالغ المحكوم بها للأبناء وحدها من نفقة وسكن وأجرة حضانة تفوق الدخل المصرح به، ودون أن تتحقق من الدخل الحقيقي للطاعن ومدى توفره على مداخيل إضافية ولو بإجراء بحث حتى يكون التحديد ملائما لمقتضيات المادتين 189 و190 من مدونة الاسرة يكون قرارها ناقص التعليل، وهو بمثابة انعدامه ويتعين نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/2/906

2022/199

2022-03-29

إن المحكمة لما حددت مستحقات البنت دون أن ترد على ما أثارته الطاعنة وتناقش ما استدلت به من وثائق لترتب عليها ما يلزم قانونا ويكون تقديرها ملائما للوضع المادي للمطلوب وباقي عناصر التقدير المنصوص عليها في المادتين 189 و190 من مدونة الاسرة، فإنها لم تطبق المقتضيات القانونية المذكورة تطبيقا سليما، وعللت قرارها تعليلا ناقصا، وعرضته للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/2/2/833

2022/71

2022-02-15

إن المحكمة لما أوضحت في علل قرارها أن العلاقة الزوجية قائمة بين الطرفين استنادا إلى بحث السلطة المحلية، وإفادة الشهود، وإقرار الطاعن نفسه بثبوت نسب الولد إليه المزداد له من زوجته المطلوبة، يضاف إلى ذلك قرينة المقضي به المستمدة من قرار محكمة النقض والذي لا يقبل أي إثبات يخالفه طبقا للفصل 453 من ق.ل.ع، يكون قرارها معللا تعليلا سليما وكافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/2/2/854

2022/72

2022-02-15

لئن كان الفراش بشروطه طبقا للمادة 153 من مدونة الأسرة، حجة قاطعة على ثبوت النسب، فإن للزوج أن يطعن فيه عن طريق اللعان، أو بواسطة خبرة والمحكمة لما اعتمدت في قضائها بنفي نسب الابن عن المدعي على خبرة أنجزت بالخارج، بعد أن أمرت وحسما للنزاع والتحقق من الادعاء بخبرة جينية عهد للقيام بها المختبر الوطني للدرك الملكي، ولم تحضرها الطاعنة تكون قد ركزت قضاءها على أساس وجاء قرارها معللا تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/2/2/528

2022/74

2022-02-22

إن المحكمة لما ناقشت الدعوى في إطار موضوعها وهو إبطال صدقة لإحاطة الدين بذمة المتصدق طبقا للمادة 278 من مدونة الحقوق العينية والذي لا يعد طلبا جديدا يمتنع عرضه أول مرة أمام محكمة الاستئناف طبقا للفقرة الثالثة من الفصل 134 من ق.م.م، وقضت بما ذكر بعدما ثبت لها أن المتصدقة مدينة بمبلغ مالي لفائدة المطلوبين وحل أجله، وأن الطاعن المتصدق عليه كان سيء النية في تقييد الصدقة بالرسم العقاري لأنه كان عالما بالنزاع المثار حول قرار الاستفادة من الأرض الذي انفردت به المتصدقة بعد ذلك، تكون قد ركزت قضاءها على أساس وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/2/2/646

2022/76

2022-02-22

لما كان الابنين يتابعان دراستهما، فإن نفقتهما تبقى مستمرة إلى حين إتمام دراستهما أو بلوغ سن الخامسة والعشرين، فإن المحكمة عندما قدرت النفقة المحكوم بها اعتمادا على دخل الطالب ووضعيته الاجتماعية ومستوى الأسعار، يكون قرارها غير خارق لحقوق الدفاع ومعللا تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/474

2022/297

2022-05-24

إن المحكمة لما اعتبرت الطلب الإضافي المقدم أمامها والرامي إلى الحكم للطاعنة بمصاريف اقتناء حليب رضاع ابنتها من مشمولات النفقة المنصوص عليها في المادة 189 من مدونة الأسرة، وقضت برفضه، فإنها جعلت لما قضت به أساسا، وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/885

2022/192

2022-03-29

البيّن من المقال الاستئنافي للطاعن أنه تمسك بكون المطلوبة كانت تسير وتدير المقهى وتعيش من مردودها هي وابنتهما إلى حين مغادرته للسجن، وبذلك فإنه كان في حكم المنفق عليهما، وأنه لا طاقة له بمبلغ النفقة المحكوم بها عليه. والمحكمة لما قضت عليه بما جرى عليه منطوق قرارها، دون أن تبحث فيما أثاره، وتتحقق من توفره على دخل أو مداخيل أخرى، وذلك بسلوك إجراءات التحقيق المتاحة لها قانونا، ثم تبني قرارها على ما ينتهي إليه بحثها، فإنها وسمت قرارها بنقصان التعليل، الذي هو بمثابة انعدامه، وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/595

2022/299

2022-05-24

إن المادة 16 من مدونة الأسرة خولت لمحكمة الموضوع سماع دعوى الزوجية إذا لم توجد وثيقة الزواج بالاعتماد على سائر وسائل الإثبات مع الأخذ بعين الاعتبار وجود أطفال أو حمل نتيجة العلاقة الزوجية. والمحكمة لما أيدت الحكم الابتدائي القاضي بثبوت الزوجية بين الطرفين اعتمادا على شهادة الشهود المستمع إليهم، ولم تر موجبا لإجراء خبرة، خاصة

وأن الطاعن لم يطالب بها، وقدرت في إطار سلطتها الظرف القاهر الذي حال دون توثيق العقد في وقته، فإنها طبقت المادة 16 من مدونة الأسرة تطبيقا سليما، وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/2/2/527

2022/65

2022-02-15

بمقتضى المادة 195 من مدونة الأسرة فإنه يحكم بنفقة الزوجة ابتداء من تاريخ إمساك الزوج عن الانفاق الواجب عليه، ولا تسقط بمضي المدة إلا إذا حكم عليها بالرجوع إلى بيت الزوجية وامتنعت، والطالبة أوضحت في مقال افتتاح دعواها أن المطلوب مند العقد عليها والبناء بها لم ينفق عليها والتمست الحكم لها بنفقتها والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أيدت الحكم المستأنف فيما قضى به دون الجواب عما أثارته الطاعنة من استحقاقها النفقة من تاريخ الإمساك، يكون قرارها ناقص التعليل وهو بمثابة انعدامه وعرضة للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/2/2/774

2022/67

2022-02-15

إن تقدير النفقة وتوابعها مما يستقل به قضاة الموضوع طالما اعتمدوا فيه عناصر القانون المستمدة من المادتين 189 و190 من مدونة الأسرة، والمحكمة لما استندت فيما قضت به على دخل الطاعن المثبت بشهادة الأجر، ومما كان يتقاضاه من مبالغ تتفاوت عن هذا القدر زيادة أو نقصانا حسب بيانات الأجر المدلى بها وشهادة التصريح بالأجور لدى

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وحال مستحقها والأسعار والوقت مع التوسط، فإنها من جهة تقيدت بنقطة الإحالة طبقا للفصل 369 من ق.م.م، ومن جهة أخرى عللت قرارها تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/2/758

2022/186

2022-03-22

بمقتضى المادة 163 من مدونة الاسرة فإن الحضانة حفظ الولد مما قد يضره والقيام بتربيته ومصالحه. والبيّن أن حضانة الابنين أسندت إلى المطلوبة بمقتضى الحكم الابتدائي، وأن الطاعن أثار في مقال استئنافه بأن الابنين يعيشان معه إلى غاية يومه، وأن المطلوبة بذلك تخلت عنهما، فضلا على أنها مصابة بمرض عقلي، والتمس إجراء بحث للوقوف على حقيقة مرضها وإهمالها للابنين. والمحكمة لما التفتت عن دفوعه وأهملت ملتمسه بإجراء بحث لتتحقق مما أثاره وللوقوف على أسباب عدم تسلم المطلوبة للابنين من الطاعن رغم إسناد حضانتهما لها، واكتفت بالتنصيص على أن الطاعن لم يثبت إصابة الحاضنة بمرض عقلي وبما يفيد أنها تسلمت الابنين وأهملتهما، فإنها قد أساءت تعليل قرارها، وهو بمثابة انعدامه، وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/2/2/417

2022/21

2022-01-18

إن التوسل بعيوب الرضا للنيل من عقد الصدقة المطعون فيه لا يجد محلا له في النازلة، لأن عيوب الرضا طبقا للفصل 39 وما يليه من ق.ل.ع، إنما تثار من أحد طرفي العلاقة التعاقدية بسبب ما شاب إرادته أثناء التعاقد من غلط أو تدليس أو إكراه، وليست هذه صورة النازلة، لأن الطاعن فيها أجنبي عن رسم الصدقة الذي عقده أخوه وشريكه على الشياع المطلوب الثاني لبنته المطلوبة الأولى بربع نصيبه في العقار المشترك، والمحكمة لما تبين لها أن الصدقة المطعون فيها لم تتجاوز في جميع الأحوال رُبُعَ العقار المشاع بين المطلوب الثاني والطالب، وأن ما اعترى نصيب هذا الأخير من نقصان ليس بسببها وإنما مرده إعمال المحافظ على الأملاك العقارية للعقد العدلي الموثق بين الأخوين تأكيدا لعقد البيع العرفي المبرم بينهما، فقضت برفض الطلب فإنها أقامت قضاءها على أساس وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/2/2/51

2022/22

2022-01-18

بمقتضى المادة 175 من مدونة الأسرة، فإن زواج الأم الحاضنة لا تسقط حضانتها في الحالة التي تكون بالمحضون علة أو عاهة تجعل حضانته مستعصية على غير الأم، والطاعنة أثارت بأن المحضونة مصابة بتقويم عصبي نفسي وتخضع للعلاج، وأدلت بشهادة طبية لإثبات ذلك، والمحكمة لما قضت بإسقاط حضانتها عن ابنتها بعلة أن إدلاء المستأنف عليها بشهادة طبية تفيد أن البنت تخضع لتقويم عصبي ونفسي، فإن ذلك لا دخل فيه للمستأنف وليس بمبرر لاحتفاظ المستأنف عليها بحضانة البنت، والحال أن زواج الحاضنة لا يسقط حضانتها إذا كان بالمحضون علة أو عاهة تجعل حضانته مستعصية على غير الأم كما تنص عليه المادة المذكورة، ودون أن تلجأ إلى أحد إجراءات التحقيق لتستبين هل العلة التي بالمحضونة على الحالة المذكورة، فإنها جعلت قرارها ناقص التعليل وهو بمثابة انعدامه وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/2/2/781

2022/30

2022-01-25

إن المحكمة لما قضت بعدم قبول استئناف الطاعنتين بعلة أنه أفيد عن المستأنف عليهما أنهما توفيا، وأن الطرف المستأنف لم يقم بإصلاح المسطرة بإدخال ورثتهما في الدعوى، لأن موضوعها لا يقبل التجزئة، ولأن الطعن لا يوجه إلا ضد الأحياء، حال أنه كان عليها والدعوى غير جاهزة للحكم، أن تستدعي كما يجب بمجرد علمها بوفاة من ذكر، من لهم الصفة في مواصلتها للقيام بذلك في أجل تحدده، وإذا لم يقوموا به في أجله بعد إشعارهم، تصرف النظر وتبت في القضية، وإذ هي لم تفعل وحاسبت الطاعنتين على عدم إصلاح المسطرة وردت استئنافهما للعلة المنتقدة، فإنها خرقت مقتضيات الفصول 350 و115 و116 من ق.م.م، وأساءت تعليل قرارها، وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/2/2/618

2022/34

2022-01-25

طبقا لمقتضيات المادة 97 من مدونة الأسرة تراعي المحكمة مسؤولية كل من الزوجين عن سبب الفراق في تقدير ما يمكن أن تحكم به على المسؤول لفائدة الزوج الآخر، والمحكمة لما استخلصت من جلسة البحث أن الطالبة متعسفة في طلب التطليق، حال أن المطلوب لا يَدَ له فيه وقضت له بالتعويض، فإنها تقيدت بنقطة الإحالة وعللت قرارها تعليلا صحيحا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/2/2/752

2022/35

2022-01-25

إن تقدير النفقة ومشتملاتها مما تستقل به محكمة الموضوع طالما اعتمدت فيه عناصر القانون المستمدة من المواد 85، 189 و190 من مدونة الأسرة، وإذ هي حددت المحكوم به استنادا إلى الوضعية المادية للطاعن الذي يعمل مسؤولا بمنتجع سياحي بأجر شهري حسب شهادة التصريح بالأجور الصادرة عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المدلى بها من طرف المطلوبة وحال مستحقها والأسعار مع التوسط، فإنها عللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/2/2/423

2022/37

2022-01-25

إن المحكمة لما قضت بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من إبطال رسم الإراثة بعلة أن والدة المستأنف عليه كانت زوجة الهالك واختلعت منه بعدما أنجبت منه ابنا، وأن هذا الطلاق حسم النزاع في نسب الابن إلى والده، يضاف إليه حجية المقضي به بالحكم الابتدائي الذي أثبت نسب المطلوب لوالده الهالك، وهو حجة فيما فصل فيه طبقا للفصل 418 من ق.ل.ع ما دام لم يلغ بمقبول، فإنها طبقت القانون وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/2/2/788

2022/38

2022-01-25

إن تقدير مستحقات الأبناء مما يستقل به قضاة الموضوع طالما اعتمدوا فيه عناصر القانون وفقا للمادتين 189 و190 من مدونة الأسرة، والمحكمة لما رفعت من نفقة المطلوبة ونفقة الأبناء وواجب سكناهم اعتمادا على ما ورد بمحررات الطرفين ومستندات الملف، فإنها تكون قد استندت بالفعل إلى تصريحات الطرفين وحججهما خلال المرحلتين، وراعت التوسط وباقي عناصر التقدير المعتبرة، فطبقت بذلك وبشكل سليم مقتضيات المادتين 189 و190 من مدونة الأسرة، وجاء قرارها معللا تعليلا قانونيا سليما.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/2/760

2022/166

2022-03-15

لما كان الطاعن قد استكثر من المستحقات المحكوم بها عليه للمطلوبة والأبناء لكونه لا دخل له بعد توقفه عن العمل وعدم قدرته عليه لمرضه النفسي، وأن والدته من تنفق عليه، فإن المحكمة لما انتهت في قرارها إلى تأييد الحكم الابتدائي بعلة أن المبالغ المحكوم بها مناسبة لدخل الطاعن، دون أن تبحث وتتحقق من دخل الطاعن، لتتبين وجه القضاء في ذلك وتحكم بما ينتهي إليه تحقيقها فيه، مع مراعاة التوسط وحال الطرفين، واستحضارا لباقي عناصر التقدير المعتبرة قانونا، فإنها خرقت المادتين 189 و190 من مدونة الأسرة، وجاء قرارها ناقص التعليل في هذا الجانب، وهو بمثابة انعدامه، وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2022/1/2/12

2022/168

2022-03-15

إن المحكمة لما رفعت من متعة الطاعنة معتمدة في ذلك على عناصر المادة 84 من مدونة الاسرة التي منها مدة الزواج والدخل الشهري للمطلوب، ورفعت من مبلغ النفقة المحكوم به لكل واحد من الابنين مراعاة منها لدخل الملزم وحال مستحقها ومستوى الأسعار السائدة في الوسط الذي تفرض فيه النفقة والتوسط، ورفضت الزيادة في باقي مستحقات الابنين لكون ما قضى به الحكم الابتدائي بشأنها جاء مناسبا لوضعية الطرفين والوضع المادي للمطلوب، تكون قد أعملت سلطتها التقديرية، وبنت قضاءها على عناصر التقدير المنصوص عليها في المواد المحتج بها، وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/76

2022/170

2022-03-22

إن المحكمة لما ثبت لها من تقرير الخبرة أنه يتعذر إجراء قسمة عينية، وقضت بإلغاء الحكم المستأنف، وتصديا الحكم بقسمة العقار المدعى فيه قسمة تصفية عن طريق بيعه بالمزاد العلني، مع تحديد الثمن الافتتاحي لانطلاق عملية البيع، وأن العبرة بما سيرسو عليه المزاد المقترح للجميع، بمن فيهم الورثة، وتمكين كل طرف من نصيبه الشرعي في ناتج البيع، يكون قرارها معللا تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/2/856

2022/51

2022-02-08

المقرر أن القرابة الشرعية من أسباب الإرث طبقا للمادة 329 من مدونة الأسرة، وأن المنازعة في الإرث متوقفة على ثبوت النسب والقرابة، وأن الطعن في الإراثة لا يمنع من البت في النسب باعتباره موجبا للإرث، والمحكمة لما اعتبرت الطلب الأصلي المتعلق بالإرث سابق لإبانه قبل البت في موجباته ومنها النسب الذي تملك صلاحية الفصل فيه تبعا للطلب الأصلي المذكور، فإنها لم تجعل لما قضت به أساسا، وعللته تعليلا ناقصا وهو بمثابة انعدامه، مما يعرضه للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/179

2022/286

2022-05-17

البيّن أن الطاعن تمسك في جميع أطوار الدعوى بأنه خطب المطلوبة من عائلتها بحضور عدد من الأشخاص، وبأنه أرسل لها مبالغ مالية لشراء الهدايا، واستدل بصور من وصولات، ورسائل خطية المنسوبة للمخطوبة، والموافقة الصادرة عن والديها، وملفها الطبي. والمحكمة أيدت الحكم المستأنف بعلة أن ملف النازلة خال مما يؤكد ادعاء الطاعن، دون مناقشة الحجج المدلى بها والرد عليها والبحث مع الشهود الذين التمس الطاعن الاستماع إليهم، فإن قرارها جاء غير مؤسس ومعللا تعليلا ناقصا، هو بمثابة انعدامه، مما يعرضه للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/231

2022/287

2022-05-17

إن قضايا الميراث من النظام العام، ويمكن إثارتها في أي مرحلة من مراحل التقاضي، وأن المقرر فقها والمعمول به قضاء، أنه لا تسمع دعوى القسمة بين الورثة إلا بعد إثبات موجباتها، ومن ذلك إثبات الموت وعدد الورثة وتناسخ الإراثات متى كان لها محل، والمحكمة لما قضت بما انتهت إليه رغم أن الدعوى جاءت مجردة من موجباتها، فإنها لم تؤسس لقضائها وعللت قرارها تعليلا ناقصا وهو بمثابة انعدامه، مما يعرضه للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/596

2022/178

2022-03-22

المقرر أن اعتصار الهبة محصور في الأب من أولاده دون غيرهم ومن ذلك زوجته، وهو المقتضى الذي كرسته الفقرة الثانية من المادة 285 من مدونة الحقوق العينية. والمحكمة لما عللت ما قضت به بأن الاعتصار في الفقه الإسلامي لا يكون إلا من الأب أو الأم لولدهما وبالتالي يكون إبطال عقد الهبة لفائدة الزوجة (المطلوبة) غير ذي أساس، فإنها لم تخرق المحتج به، وعللت قرارها تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/2/2/697

2022/57

2022-02-08

إن انعدام التعليل المعتبر سببا للطعن بإعادة النظر في قرارات محكمة النقض هو عدم تعليل القرار بالمرة، أو عدم الجواب على وسيلة أو جزء من وسيلة أو دفع بعدم القبول.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/550

2022/181

2022-03-22

لئن كانت الصفة من النظام العام، فإن المطلوبين الثلاثة لما أدلوا بشواهد ميلادهم تفيد أنهم أبناء الهالك، ولم يتم الطعن فيها بمقبول، فهي كافية لإثبات الصفة. والمحكمة لما ردت على ما أثاره الطالبان، بأن صفة المطلوبين ثابتة في الدعوى من خلال عقود ازديادهم التي تثبت أنهم أولاد الهالك، وأن هذا الأخير استصدر قيد حياته الحكم القاضي بنفي النسب المطلوب تذييله بالصيغة التنفيذية من طرفهم، وأن هذا الحكم غير مخالف للنظام العام المغربي، وأن باقي دفوعات الطالبين خارجة عن نطاق النزاع، فإنها لم تخرق المحتج به، وجاء قرارها مؤسسا ومعللا تعليلا قانونيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/551

2022/182

2022-03-22

لئن كانت الصفة من النظام العام، فإن المطلوبين الثلاثة لما أدلوا بشواهد ميلادهم تفيد أنهم أبناء الهالك، ولم يتم الطعن فيها بمقبول، فهي كافية لإثبات الصفة. والمحكمة لما

ردت على ما أثاره الطالبان، بأن صفة المطلوبين ثابتة في الدعوى من خلال عقود ازديادهم التي تثبت أنهم أولاد الهالك، وأن هذا الأخير استصدر قيد حياته الحكم القاضي بنفي النسب المطلوب تذييله بالصيغة التنفيذية من طرفهم، وأن هذا الحكم غير مخالف للنظام العام المغربي، وأن باقي دفوعات الطالبين خارجة عن نطاق النزاع، فإنها لم تخرق المحتج به، وجاء قرارها مؤسسا ومعللا تعليلا قانونيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/2/867

2022/12

2022-01-18

المقرر أن كل حكم يجب أن يكون معللا تعليلا صحيحا مطابقا لواقع الدعوى وحجج الطرفين، وأن إعراض المحكمة عن مناقشة حجة أدلي بها بصفة نظامية يشكل خرقا لحقوق الدفاع ولإجراء جوهري يعرض القرار للنقض. والمحكمة لما ردت طلب التشطيب على الوصية من الرسم العقاري بعلة أنها غير مسجلة به دون مناقشة صورة شهادة الملكية المرفقة بالمقال التي تفيد تسجيل الموهوب لهما كمالكين بالرسم العقاري، تكون قد جردت قضاءها من الأساس والتعليل الصحيح في هذا الجزء مما يعرض قرارها في هذا الجزء للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/2/2/13

2022/13

2022-01-18

بمقتضى الفصل الثالث من ق.م.م فإن المحكمة ملزمة بالبت في جميع طلبات الأطراف، والطاعن تقدم استئنافيا بمقال إضافي التمس فيه تحديد أوقات زيارة المحضون خلال أيام

العطل المدرسية مع تعديل نظامها المحكوم به، غير أن محكمة الاستئناف لم تتطرق لذلك ولم تبت فيه بحال من الأحوال وهو ما يعد قصورا في التعليل ينزل منزلة انعدامه ويعرض قرارها للنقض بهذا الخصوص.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/2/2/302

2022/14

2022-01-18

بمقتضى المادة 317 من مدونة الحقوق العينية، تحكم المحكمة بقسمة العقار قسمة عينية إذا كانت هذه القسمة ممكنة وبفرز الحصص وتكوين الأنصبة على أساس أصغر حصة وعن طريق التقويم والتعديل تم توزيع الأنصبة المفرزة بين الشركاء بالقرعة، وتصدر حكمها بناء على تصميم ينجزه خبير في المسح الطبوغرافي يعين موقع وحدود ومساحة كل نصيب مفرز، والطاعن أثار في تعقيبه على الخبرة أن الصلح المضمن بتقرير الخبير مخالف لما تم الاتفاق عليه وأن الخبير جامل بعض الأطراف على حساب الباقين، والتمس إجراء خبرة مضادة، والمحكمة لما ركنت إلى التعليل المنتقد ولم ترد على دفوع الطالب ولم تستجب لخبرة مضادة رغم ما لذلك من تأثير على قرارها، فإنها لم تجعل لما قضت به أساسا وأساءت تعليل قرارها وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/890

2022/159

2022-03-15

لمحكمة الموضوع سماع دعوى الزوجية إذا لم توجد وثيقة الزواج بالاعتماد على سائر وسائل الإثبات مع الأخذ بعين الاعتبار وجود أطفال نتيجة العلاقة الزوجية. وقد تبين من أوراق الملف أن الطاعن تمسك بعدم وجود أي علاقة بينه وبين المطلوبة في النقض وطالب بإجراء خبرة للتأكد من حملها منه. والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي القاضي بثبوت الزوجية بين الطرفين، والحال أن المطلوبة في النقض أدلت بتنازل يتضمن عدم رغبتها في إبرام عقد الزواج وتنازلها عن جميع حقوقها، لم تجب عنه المحكمة ولم تعلل كما يجب استبعادها لطلب إجراء خبرة، مما يجعل قرارها ناقص التعليل، وهو بمثابة انعدامه، وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/2/2/398

2022/15

2022-01-18

إن المحكمة لما قضت بنفقة الابن بناء على قاعدة الولد للفراش طبقا للمادة 153 من مدونة الأسرة، وعللت طلب رفض تسجيله بالحالة المدنية بناء على أن المطلوبة لم تثبت كونه غير مسجل بما ذكر، ثم إن الطالب وبمذكرته الجوابية المدلى بها أبدى استعداده لأداء نفقة ولده المذكور وطلب مراعاة وضعيته المادية عند التقدير، وأن النفقة المحكوم بها قد روعي في تحديدها الوضعية المادية للطالب وحالة مستحقها ومستوى الأسعار والأعراف، طبقا لمقتضيات المادتين 189 و190 من مدونة الأسرة، ولم تكن المحكمة في حاجة لإجراء بحث بعدما توفرت لديها العناصر الكافية للبت في النازلة، مما يبقى معه القرار معللا تعليلا كافيا وما بالنعي على غير أساس.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/912

2022/160

2022-03-15

إن المحكمة لما أيدت الحكم الابتدائي القاضي بثبوت الزوجية بين الطرفين اعتمادا على شهادة الشاهدين اللذين أكدا قيام العلاقة الزوجية بين المطلوبة في النقض والهالك، وعلى بحث المقدم، إضافة إلى الصور الفوتوغرافية المؤيدة لطلب الطاعنة، فضلا عن إقرار الهالك المذكور بانتساب الابن إليه من المطلوبة في النقض، وقدرت في إطار سلطتها الظرف القاهر الذي حال دون توثيق العقد في وقته، فإنها طبقت المادة 16 من مدونة الأسرة تطبيقا سليما، وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/549

2022/136

2022-03-01

إن المحكمة لما قضت بعدم قبول التعرض شكلا بعلة أن الطاعنين سبق لهم أن أبدوا أوجه دفاعهم وحضروا جلسة البحث الأصلية، وأن عدم حضورهم جلسة البحث التكميلي لا يترتب عنه وصف القرار بالغيابي، فإنها لم تخرق القانون، وأسست لقرارها وعللته تعليلا سليما .

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/511

2022/144

2022-03-08

إن المحكمة لما أيدت الحكم المستأنف بعلة أن من التزم بشيء لزمه، وأنه ما دام قد تحقق الشرط الذي تم على أساسه الاتفاق على أداء مبلغ مالي والمتمثل في وقوع الطلاق، فإنه لا مجال لتذرع الزوج بكونه من مستحقات الطلاق لأن هذه المستحقات مستقلة عنه وليست من مشتملاتها، دون أن تناقش ما قدم أمامها من مستندات وإجراء بحث بشأنها، ثم ترد عليها بما ينتهي إليه تحقيقها، فإنها جعلت قرارها ناقص التعليل وهو بمثابة انعدامه، مما يعرضه للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/584

2022/251

2022-04-26

المقرر أن المادة 154 من مدونة الأسرة ربطت ثبوت نسب الولد بفراش الزوجية بإمكانية الاتصال بين الزوجين. والمحكمة لما أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض طلب الطاعن بعلة عدم إدلائه بأي حجة أو قرينة على أن الولد ليس من صلبه ولم يولد على فراشه، دون أن تتحقق مما ادعاه من عدم وجود اتصال بينه وبين المطلوبة المدة المذكورة بمقاله باعتماد وسائل التحقيق المتاحة لها قانونا، ثم تحكم على ضوء ما ينتهي إليه تحقيقها، فإنها طبقت المادتين 153 و154 من مدونة الأسرة تطبيقا خاطئا، وعللت قرارها تعليلا ناقصا، وهو بمثابة انعدامه، وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/694

2022/256

2022-04-26

إن المحكمة لما أيدت الحكم المستأنف، مكتفية في تعليل ما انتهت إليه أن ما أدلى به المطلوب في النقض وما تمسك به، لا يفيد العسر، وبأن محكمة الدرجة الأولى أجابت بما فيه الكفاية عن رفضها واجبات التمدرس، دون أن تبرز فيما قضت به عناصر التقدير التي اعتمدتها خاصة دخل المطلوب ولم تجر بحثا بشأنه، ودون أن ترد على ما أثارته الطاعنة بخصوص نفقة البنت، فإنها جعلت قرارها ناقص التعليل، وهو بمثابة انعدامه، مما يعرضه للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/731

2022/257

2022-04-26

إن المحكمة لما عدلت الحكم المستأنف فيما يخص واجب نفقة المحضون، وأيدته في باقي مقتضياته، ومنها مصاريف التمدرس، بعدما عززت المطلوبة في النقض ما يفيد أداءها، فإنها قدرت الوقائع المعروضة عليها من خلال الوثائق والحجج المستدل بها، والبحث الذي أجرته مع الطرفين، وراعت الوضعية المادية للطالب ومبدأ التوسط والوسط الاجتماعي الذي تفرض فيه النفقة وحال مستحقها، وبالتالي فإن ما قضت به لم يخرق القانون، وجاء مؤسسا ومعللا تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/760

2022/258

2022-04-26

إن المحكمة لما قضت بما جرى به منطوق قرارها دون أن ترد على ما أثاره الطاعن واستدل به، والبحث فيما إذا كان تمدرس الولدين يتطلب مصاريف خاصة، ثم تقضي بما يثبت لها، تكون قد عللت قرارها تعليلا ناقصا، وهو بمثابة انعدامه، مما يعرضه للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/656

2022/260

2022-04-26

طبقا للفصل 89 من مدونة الأحوال الشخصية السارية المفعول وقت الوقائع المدعى بشأنها، فإنه يثبت النسب بالفراش أو بإقرار الأب أو بشهادة عدلين أو بينة السماع بأنه ابنه ولد على فراشه من زوجته. ولم تكن الشبهة المفضية إلى نسبة الحمل للخاطب بالشروط المنصوص عليها في المادة 156 من مدونة الأسرة وقت سريان مدونة الأحوال الشخصية سببا من أسباب لحوق النسب، فإن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما قضت برفض الطلب قد جعلت لقرارها أساسا، وعللت تعليلا كافيا.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2022/1/2/32

2022/236

2022-04-12

البيّن أن الطاعن تمسك في مقال استئنافه بكون نفقة الوالدين توزع على الأبناء عند تعددهم حسب يسرهم بعد إثبات عسرهما، وأن المطلوبة متزوجة وتقطن بمنزل زوجها، ولديهما من الموارد الكافية لعيشهما. والمحكمة لما أيدت الحكم الابتدائي القاضي عليه بنفقة المطلوبة

دون أن تتحقق مما أثاره وتجري بحثا في الموضوع بشأنه وتحكم بما ينتهي إليه تحقيقها، وعلى أساس قاعدة أن نفقة الأولاد على الآباء تجب إذا ثبت عدمهم ببينة، فإن قرارها جاء ناقص التعليل، وهو بمثابة انعدامه، وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/4/1147

2022/543

2022-05-05

إن المحكمة لما اطلعت على وثائق الملف وتبين لها أن المشتكي لم يدل بأي حجة تثبت إدعاءه، مستبعدة ضمنيا الإشهاد المدلى به بما لها من سلطة في تقييم الحجج، كما أن مجلس الهيئة لم يتخذ موقفا صريحا من الشكاية الموجهة إليه بعد إحالة ملفها عليه من طرف المحكمة رغم مرور الأجل القانوني حتى يساءل عن عدم إجراء بحث، علما بأن المشتكي سبق أن تنازل عن شكايته، والمحكمة بما نحته لم تخرق أي قاعدة مسطرية وعللت قرارها تعليلا سائغا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/800

2022/131

2022-03-01

إن المحكمة لما أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من متعة المطلقة وأجرة سكنها، ونفقة البنت، وواجب سكناها، وأجرة حاضنتها، مؤسسة قرارها على مقتضيات المواد 84 و189 و190 من مدونة الأسرة ومستندة على أجرة الطالب الشهرية وعلى عدم ثبوت أسباب

التطليق التي أسس عليها طلبه، فإنها أعملت سلطتها في تقدير حجج الأطراف ومستحقات المطلقة والبنت، ولم تخرق المحتج به، وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/723

2020/241

2020-04-19

بمقتضى المادة 400 من مدونة الأسرة، فإنه لا يرجع إلى القواعد الفقهية إلا فيما لم يرد فيه نص في ذي المدونة. وأنه بموجب الفقرة الثانية من المادة 33 من نفس المدونة، إذا اختلف الزوجان في قبض الصداق المؤجل، فعلى الزوج إثبات أدائه. والمحكمة مصدرة القرار لما أيدت الحكم المستأنف فيما قضى به على الطاعن من أداء كالئ الصداق بعدما ثبت لها من عقد الزواج، أنه بقي بذمة الطاعن الذي لم يدل بحجة تثبت براءة ذمته منه، فإنها طبقت المادة 33 المذكورة وعللت قرارها تعليلا كافيا، وما بالنعي على غير أساس.ش

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/512

2022/134

2022-03-01

البيّن من محضر الامتناع أن المطلوب انتقل رفقة المفوض القضائي إلى موطن الطالبة وسلمها البنت حوالي الساعة التاسعة والنصف صباحا لصلة الرحم بها، ثم استرجعها حوالي الساعة السادسة مساء. والمحكمة لما أيدت الحكم المستأنف القاضي برفض طلب إسقاط حضانة المطلوب على البنت، بعلة أنه وإن كان قد رفض تسليم المحضونة لمن لها الحق في زيارتها بداية، فإنه تدارك الأمر بانتقاله مباشرة إلى موطن المستأنفة وسلمها البنت على

الساعة التاسعة والنصف صباحا ولم يرجعها إلا بعد انتهاء موعد الزيارة، وأن محضر الامتناع أصبح غير ذي جدوى بعدما تحققت الغاية وهي زيارة الأم لمحضونتها في نفس اليوم الذي حرر فيه المحضر المذكور، فإنها لم تخرق المحتج به، وعللت قرارها تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/460

2022/248

2022-04-26

إن المحكمة لما رفعت مبالغ المستحقات المحكوم بها ابتدائيا للبنات، ومبلغ متعة الطاعنة في إطار سلطتها التقديرية ووفق العناصر المنصوص عليها في المواد 84 و85 و189 و190 من مدونة الأسرة، وردت الاستئناف الفرعي للمطلوب في نفس الإطار وتطبيقا لنفس العناصر القانونية، فإنها جعلت لما قضت به أساسا، وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/547

2022/135

2022-03-01

طبقا للمادة 84 من مدونة الأسرة فإن المتعة يحكم بها في حالة الطلاق أو التطليق الذي يطلبه الزوج. أما إذا كان التطليق بطلب من الزوجة، فإنها لا تستحق المتعة. والمحكمة لما أيدت الحكم المستأنف فيما قضى به من متعة للمفارقة دون أن ترد على ما أثاره الطالب بأن المطلوبة هي التي طلبت التطليق وسعت إليه، فإنها لم تؤسس لما قضت به وعللته تعليلا ناقصا هو بمثابة انعدامه، وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/2/120

2022/230

2022-04-12

إن تحديد مستحقات الأولاد مما تستقل به محكمة الموضوع وفق المعايير المعتمدة قانونا. والمحكمة لما أيدت الحكم المستأنف، واعتمدت فيما انتهت إليه على تصريحات الطرفين وحججهما، وراعت وضعية الطالب المادية وحال مستحقها ومستوى الأسعار والأعراف السائدة في الوسط الذي تفرض فيه ومبدأ التوسط، واعتبرت أن ما أثاره الطاعن في أسباب استئنافه غير جدير بالاعتبار، فإنها ردت ضمنيا وثيقة السجل التجاري المحتج بها من طرف الطاعن التي تفيد أن الشركة أصبحت في اسم شريكه بمفرده، لأن الأصل هو ملاءة الذمة إلى أن يثبت العكس، والوثيقة المذكورة لا تثبت خلاف الأصل، وطبقت مقتضيات المواد 188 و189 و190 من مدونة الأسرة، وعللت قرارها تعليلا كافيا، ولم تخرق القانون.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/811

2022/211

2022-04-05

إن المحكمة لما أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من مستحقات المطلقة وابنتيها مع خفض مبلغ المتعة في إطار سلطتها التقديرية ووفق العناصر المنصوص عليها في المواد 84 و85 و189 و190 من مدونة الأسرة، معتبرة الطاعنة متحملة لجزء من المسؤولية في الفراق لتصرفاتها غير المسؤولة، فإنها جعلت لما قضت به أساسا، وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/2/439

2022/217

2022-04-05

المقرر فقها والمعتبر قضاء أن مرض الموت هو الذي حكم الطب بكثرة الموت به بعد تلبسه بالمريض وملازمته له مع اتصاله بموته داخل السنة، والمحكمة لما قضت بما انتهت إليه بعلة أنه لم يتم تشخيص إصابة الهالك بمرض السرطان إلا في تاريخ لاحق على إبرام عقد الهبة، دون أن تأمر بخبرة طبية على الملف الطبي للهالك ينجزها أهل الاختصاص لتحديد تاريخ بداية مرض المتصدق وما إذا كان مرضا مخوفا وتحديد علاقته بالوفاة، ثم تبني حكمها على ما ينتهي إليه تحقيقها، فإن قرارها جاء غير مؤسس ومعللا تعليلا ناقصا هو بمثابة انعدامه، مما يعرضه للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/315

2022/116

2022-02-22

بمقتضى الفصل الأول من قانون المسطرة المدنية، لا يصح التقاضي إلا ممن له الصفة، والأهلية، والمصلحة، لإثبات حقوقه. والمحكمة لما أيدت الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول الطلب في الشق المتعلق بالأولاد، لأنه كان يتعين تقديمه في مواجهتهم لا في مواجهة والدتهم، بعدما تبين لها أنه عند تقديم الدعوى كانوا كلهم رشداء حسبما ثبت لها من رسوم ولادتهم، وبأن لهم الصفة في التقاضي، والطلب فيه مساس بمصلحتهم، فإنها أسست لقرارها وعللته تعليلا كافيا، ولم تخرق المحتج به.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/1286

2022/119

2022-02-22

لما كانت المطلوبة ذات صفة في التقدم بالاستئناف أصالة عن نفسها ونيابة عن ابنتها القاصرة باعتبارها حاضنتها، واستدلت بشواهد عقارية وتمسكت بأن الطاعن موسر، وأدلت بشواهد عقارية إثباتا لممتلكاته، وبكشف حساب يثبت أداءه واجبات تمدرس البنت، وكانت المحكمة قد أبقت على مبالغ مستحقات المطلوبة المحددة ابتدائيا، وعلى أجرة حضانتها للبنت مؤكدة على أنها ملائمة وتستجيب لمعياري التوسط والاعتدال بالنظر لطول مدة الزواج، والوضع المادي للطاعن وأسباب الطلاق، ورفعت مبلغ نفقة المحضونة، وواجب سكنها، استنادا لما استخلصته من تصريحات الطرفين وحججهما، فإنها قد أعملت سلطتها في التقدير ولم تخرق حقوق الدفاع وأقامت قضاءها على أساس قانوني، واستصحبت الأصل الذي هو الملاءة طبقا للمادة 188 من مدونة الأسرة، ولم تكن في حاجة لإجراء بحث جديد أو خبرة لعدم وجود ما يقتضيهما وجاء قرارها معللا تعليلا سليما وكافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/2/794

2022/124

2022-02-22

بمقتضى المادة 163 من مدونة الاسرة، فإن الحضانة هي حفظ الولد مما قد يضره والقيام بتربيته ومصالحه. والمحكمة لما ثبت لها من خلال أوراق الملف أن الطاعنة الأولى (الحاضنة) تتوفر على أوراق الإقامة بالديار الإيطالية وتوجد بها قصد العمل، وتركت المحضونة عند والدتها (الطاعنة الثانية) وهو ما يجعل الهدف من الحضانة وهو رعاية

المحضون غير ممكن، وقضت بإسقاط حضانتها عن البنت، فإنها بنت قضاءها على أساس وعللته تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/789

2022/111

2022-02-22

إن تقدير مستحقات المطلقة ومنها واجب متعتها مما تستقل به محكمة طالما اعتمدت فيه العناصر المحددة في المادة 84 من مدونة الأسرة والتي هي فترة الزواج والوضعية المالية للزوج، وأسباب الطلاق، ومدى تعسف الزوج في توقيعه. والمحكمة المطعون في قرارها قدرت متعة المطلوبة في النقض وعدلت مبلغها المحكوم به ابتدائيا في إطار سلطتها استنادا إلى عدم ثبوت أسباب الفرقة ومدة الزوجية وحال الطالب كمتقاعد ومتوسط الأسعار والاعتدال وحال الزوجة، فإنها جعلت لما قضت به أساسا، وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/796

2022/112

2022-02-22

البيّن أن الطاعن تمسك في استئنافه بكون المطلوبة سبق أن تقدمت بنفس الطلبات أمام القضاء الفرنسي وقد قضي لها بها كما حكم لها مرة ثانية بها أمام القضاء المغربي، والتمس إلغاء الحكم الابتدائي فيما قضى به من مستحقات الابن والحكم من جديد برفض طلبها، وأن المطلوبة من خلال جوابها على استئنافه لم تنف وجود دعوى بينهما معروضة على القضاء الفرنسي، وإن أكدت بأنها تتعلق باعتدائه عليها ولا علاقة لها بالنفقة. والمحكمة

مصدرة القرار المطعون فيه لما لم تبحث فيما أثاره الطاعن أمام إقرار المطلوبة، ثم تبني قرارها على ما ينتهي إليه بحثها، فقد جاء قرارها ناقص التعليل، وهو بمثابة انعدامه ومعرضا للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/86

2022/87

2022-02-15

المقرر أن الحمل ينسب للخاطب للشبهة إذا توفرت شروط الخطبة المنصوص عليها في المادة 156 من مدونة الأسرة. والمحكمة لما لم تبحث في وجود خطبة بين الطرفين حسب المنصوص عليه في المادة 156 أعلاه، ثم تبني حكمها على نتيجة بحثها، فإنها عللت قرارها تعليلا ناقصا، وهو بمثابة انعدامه، وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/489

2022/88

2022-02-15

إن المحكمة لما أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من ثبوت الزوجية بين طرفي الدعوى وثبوت نسب الابنين لوالدهما الطالب رغم منازعته في البينة المدلى بها لإثبات ذلك، دون أن تبحث فيما أثاره وتتحقق من توفر المستند الخاص لدى شهود البينة في إثبات الزوجية بأركانها وشروطها المنصوص عليها في ظل مدونة الأحوال الشخصية، ثم تبني قضاءها على ما ينتهي إليه تحقيقها، فإنها وسمت قرارها بنقصان التعليل، الذي هو بمثابة انعدامه، وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/591

2022/90

2022-02-15

لئن نصت المادة 198 من مدونة الأسرة تستمر نفقة الأب على أولاده إلى حين بلوغهم سن الرشد، أو تمام الخامسة والعشرين بالنسبة لمن يتابع دراسته، ويستمر إنفاق الأب على أولاده المصابين بإعاقة والعاجزين عن الكسب. والبيّن من مذكرات الطاعن أنه تمسك بعدم إعاقة ولا متابعة دراسته. والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما لم تبحث فيما أثاره، ثم تبني قرارها على ما ينتهي إليه تحقيقها، فإنها عللت قرارها تعليلا ناقصا، وهو بمثابة انعدامه وعرضته للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/2/394

2021/37

2021-02-02

طبقا للمادة 49 من مدونة الأسرة إذا لم يكن هناك اتفاق بين الزوجين بشأن تدبير الأموال التي ستكتسب أثناء قيام العلاقة الزوجية، فإنه يرجع للقواعد العامة للإثبات مع مراعاة عمل كل واحد من الزوجين، وما قدمه من مجهودات وما تحمله من أعباء لتنمية أموال الأسرة، والطاعنة أثارت أنها قامت بمجهودات كبيرة لتنمية الأموال المكتسبة خلال مدة الزواج، وذلك بعملها أولا على تربية الأغنام واشتغالها مع المطلوب ثانيا في محل تجاري

اقتناه من أموال الأسرة، والمحكمة لما لم تناقش ما أثارته الطاعنة فإنها جعلت قرارها ناقص التعليل وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/392

2021/39

2021-02-02

إن تقدير النفقة وتوابعها مما يستقل به قضاة الموضوع طالما اعتمدوا فيه عناصر القانون وفقا للمادتين 189 و190 من مدونة الأسرة، والمحكمة لما قضت برفع نفقة المطلوبة، اعتمادا على الوضعية المادية حسب تصريحه المدون بجلسة البحث، وحال الأسعار مع التوسط، فإنها عللت قرارها تعليلا كافيا، وطبقت القانون.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/2/2/394

2021/40

2021-02-02

لئن كان تقدير نفقة الزوجة والأبناء مما يستقل به قضاة الموضوع، فإنه يبقى رهينا باعتماد عناصر القانون المستمدة من المواد 85، 190 و 189 من مدونة الأسرة، والطاعن أثار أنه متقاعد ويعاني من مرض نفسي يتابع بشأنه العلاج لدى طبيب مختص، وأدلى بشهادة الاستفادة من معاش الشيخوخة. والمحكمة لما حددت مستحقات الزوجة والإبنين دون أن تراعي عناصر المواد المشار إليها أعلاه، وتبرز دخل الطاعن على ضوء ما قدم أمامها، وتحقق الدعوى بإجراء بحث لتستخلص منه ما تبرر به تقديرها، فإنها جعلت قرارها ناقص التعليل، وهو بمثابة انعدامه، وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/819

2022/33

2022-01-25

طبقا للمادة 147 من مدونة الأسرة فإن بنوة الأم رهينة بثبوت واقعة الولادة أو إقرار الأم بها، طبقا للمادة 160 من مدونة الأسرة، وكذا بصدور حكم قضائي بها. والمحكمة لما اكتفت في تعليل ما قضت به بأن تسجيل الهالكة المطلوب بسجلات الحالة المدنية باعتباره ابنا لها بواسطة حكم يبقى حجة رسمية على واقعة الولادة وعلى ثبوت نسبه إليها، دون أن تبحث فيما أثاره الطاعن بأن الهالكة لم يسبق لها أن تزوجت، وأنجبت، وفيما أدلى به من رسم لفيف عدلي ورسم إراثة بأنه الوارث الواحد حتى تصل إلى الحقيقة، ثم تبت وفق الثابت لها، لما لذلك من تأثير على قضائها، فإنها لم تجعل لما قضت به أساسا، وعرضت قرارها للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/2/348

2022/34

2022-01-25

بمقتضى المادة 16 من مدونة الأسرة، إذا حالت أسباب قاهرة دون توثيق عقد الزواج في وقته تعتمد المحكمة في سماع دعوى الزوجية سائر وسائل الإثبات، وتأخذ بعين الاعتبار وجود أطفال أو حمل ناتج عن العلاقة الزوجية. كما أنه بموجب الفصل 418 من قانون الالتزامات والعقود، فإن الأحكام تكون حجة على الوقائع التي تثبتها. والمحكمة لما استخلصت من وثائق الملف تطابق الإيجاب والقبول الذي هو ركن في عقد الزواج وفق ما

تنص عليه المادة 10 من المدونة، وبأن الطرفين أنجبا ولدين، وأيدت الحكم المستأنف القاضي بثبوت الزوجية بين الطرفين، فإنها جعلت لما قضت به أساسا، ولم تخرق المحتج به، وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/5/1916

2022/73

2022-01-18

البيّن أن الطالبين أكدوا خلال كافة مراحل الدعوى أن علاقة الشغل كانت تربط المطلوب بمورثهم بصفة شخصية، وأنه لا وجود من الناحية القانونية للشركة، ودفعوا بعدم قبول الدعوى شكلا لتوجيهها ضد غير ذي صفة، والمحكمة لما ردت الدفع المذكور بكون الدعوى وجهت ضد موروثهم قيد حياته بصفته الممثل القانوني للشركة دون أن تتأكد من وجود الشركة المذكورة، تكون قد أساءت تعليل قرارها وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/488

2022/39

2022-01-25

بمقتضى المادة 51 من مدونة الأسرة تعتبر المساكنة الشرعية والمعاشرة بالمعروف ورعاية شؤون الأسرة والأطفال من الحقوق والواجبات المتبادلة بين الزوجين، وأن العمل القضائي استقر على أن إقامة الزوجة ببلد أجنبي يتعذر فيه تنفيذ حكم الرجوع إلى بيت الزوجية يعد امتناعا عن التنفيذ، والمحكمة لما أيدت الحكم الابتدائي القاضي برفض طلب الإذن بالتعدد، والحال أن المطلوبة هي من استقرت خارج أرض الوطن منذ سنوات وحالت بذلك دون

إصلاح علاقتها مع زوجها وتخلفت حتى عن جلسة البحث، ودون مناقشة حجج الطاعن ودفوعاته على ضوء المادتين 51 و 41 وما يليهما من مدونة الأسرة، فإنها لم تبن قضاءها على أساس قانوني، وجاء قرارها ناقص التعليل، والذي هو بمثابة انعدامه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/687

2022/36

2022-01-25

بمقتضى المادة 176 من مدونة الأسرة، فإن سكوت من له الحق في الحضانة منذ سنة بعد علمه بالبناء يسقط حضانته إلا لأسباب قاهرة. والطالبة تمسكت في جميع مراحل الدعوى أن المطلوب كان يعلم بزواجها منذ أكثر من سنة من رفع الدعوى. والمحكمة لما أيدت الحكم المستأنف القاضي بإسقاط حضانة الطالبة لولديها على أساس أن علم المطلوب بزواج الطالبة كان افتراضيا، دون أن تتحقق من تاريخ العلم بالبناء، فإنها لم تؤسس لقرارها، وعللته تعليلا ناقصا وهو بمثابة انعدامه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/2/2/470

2021/17

2021-01-12

المقرر أن التنازل عن الحق إذا تعلق بأمر يسوغ التعامل فيه، فإنه يكون لازما لمن صدر عنه، والطاعن أثار أن المطلوبة في النقض صرحت أمام المحكمة الابتدائية بجلسة البحث أنها تتنازل عن حضانة ابنيها لفائدة مطلقها، وضمن تصريحها بمحضر الجلسة، والمحكمة لما عللت قرارها بأن عقد التنازل العرفي لم يتضمن بين مقتضياته التنازل عن الحضانة دون

مناقشة ما ورد بمحضر جلسة البحث المذكور، فإنها جعلت قرارها ناقص التعليل وهو بمثابة انعدامه وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/321

2021/22

2021-01-19

طبقا للمادة 10 من مدونة الأسرة فإن ركن الزواج يتحقق بحصول الإيجاب والقبول مع توفر باقي الشروط. ولما كانت المحكمة قد استندت فيما قضت به من ثبوت العلاقة الزوجية بين الطرفين على إقرارهما وعلى شهادة الشهود الذين حضروا جلسة البحث، وأجمعوا على وجود على علاقة زوجية بينهما وصداق محدد بحضور وليها، وأن هذه العلاقة أثمرت ازدياد ابن، ثم أبرزت في قضائها أركان الزواج وشروطه، وقدرت في إطار سلطتها السبب القاهر والمانع من توثيق عقد الزواج في وقته، فإنها أقامت قضاءها على أساس قانوني، وعللت قرارها تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/2/1028

2021/25

2021-01-26

إن مراجعة النفقة زيادة أو نقصانا تقبل من حيث المبدأ متى تحقق شرطاها هما تغيير في الوضعية المادية للملزم، ومرور أجل السنة على آخر تحديد، والمحكمة لما ثبت لها أن أجرة الطاعن حسب الثابت من المحضر الاستجوابي المدلى به، واعتبرت في إطار سلطتها ذلك

مبررا لمراجعة الفرض مع مراعاة باقي عناصر التقدير المحددة في المادتين 190 و192 من مدونة الأسرة. فإنها عللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/2/2/677

2021/32

2021-01-23

لئن كان يجوز بصفة انتقالية سماع دعوى الزوجية غير الموثقة بعقد، فإن الشهادة المعتبرة في ذلك يجب أن تنص على أركان الزواج وعناصره. والمحكمة لما اعتمدت في إثبات العلاقة الزوجية شهادة شهود لم يجزموا بحضورهم مجلس العقد وسماعهم الإيجاب والقبول من قبل الزوجين وتحديد الصداق، مادام الطاعن ينفي أي علاقة زوجية مع المطلوبة، فإنها أساءت تطبيق القانون، وجاء قرارها ناقص التعليل، وهو بمثابة انعدامه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/158

2021/546

2021-11-16

لما كانت الأبوة من موجبات النفقة، وكانت نفقة البنت لا تسقط عن الأب إلا بتوفرها على الكسب أو بوجوب نفقتها على زوجها طبقا لمقتضيات المادتين 187 و198 من مدونة الأسرة. فإن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما قضت على الطاعن بنفقة ابنته المطلوبة في النقض استنادا لثبوت نسبها إليه بمقتضى حكم نهائي، فإنها لم تخرق المحتج به، وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/160

2021/547

2021-11-16

المقرر أن واجبات العقيقة تستمد أساسها من الأعراف والعادات الإسلامية وهي من التزامات أب المولود حسب سعته. والبيّن من أوراق الملف أن الطالب تمسك بكونه بأنه هو من أقام حفل العقيقة بمنزل والديه بحضور عائلته وجيرانه والتمس إجراء بحث. والمحكمة لما أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به على الطالب من واجبات عقيقة ابنه، رغم ما أثاره ودون أن تجري بحثا في الموضوع ثم تبني قرارها على ما ينتهي إليه بحثها، فإنها جردت قرارها من الأساس، وعللته تعليلا ناقصا وهو بمثابة انعدامه، وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/26

2021/548

2021-11-16

إن المحكمة لما أيدت الحكم المستأنف القاضي بعدم قبول الدعوى بعلة أن رسم ثبوت الزوجية المستدل به من طرف الطاعنة غير موقع من طرف قاضي التوثيق، وغير مقيد بسجلات المحكمة ولا يشمل اسم العدلين، وأن قرارا استئنافيا أيد الحكم الابتدائي القاضي ببطلانه، وأنه لذلك لا يكون لرسم الإراثة أية قيمة قانونية لانعدام رابطة الزوجية بالنسبة للطاعنة ورابطة الأبوة بالنسبة لأبنائها من الهالك، وأنه بثبوت عدم صحة رسمي الزوجية والإراثة تكون باقي الوثائق المعدة استنادا إليهما عديمة الأثر القانوني، دون أن تبحث فيما

أثارته الطاعنة وتناقشه وترد عليه مع ما لذلك من أثر على قضائها، ثم تبت وفق ما ينتهي إليه تحقيقها. فإنها لما لم تفعل، جعلت قرارها معللا تعليلا ناقصا، وهو بمثابة انعدامه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/254

2021/549

2021-11-16

لئن كانت أموال المدين ضمانا عاما لدائنيه، فإن ذلك رهين بأن يتسبب التصرف الذي يجريه المدين في إعساره وينقص من الضمان العام المقرر على أمواله. والمحكمة لما اعتبرت صدقة الهالك قيد حياته على زوجته الطاعنة بجميع واجبه على الشياع في العقار المحفظ وذمته عامرة بمبالغ النفقة المقضي بها لفائدة المطلوبين، ورتبت على ذلك بطلان التصرف عملا بالمادة 278 من مدونة الحقوق العينية، دون أن يثبت المطلوبون أن تصرفه شمل ماله وأفقر ذمته وأنقص من الضمان العام على أمواله، أو تجري بحثا أو خبرة في إطار إجراءات التحقيق بخصوص ما خلفه المدين الهالك، وما إذا كان يضمن ما علق بذمته، ثم تبني قضاءها على ما ينتهي إليه تحقيقها، فإن قرارها جاء ناقص التعليل، وهو بمثابة انعدامه، وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/797

2022/23

2022-01-18

بمقتضى المادة 184 من نفس المدونة تتخذ المحكمة ما تراه مناسبا من إجراءات، بما في ذلك تعديل نظام الزيارة، كما تراعي المحكمة في صلة الرحم مصلحة المحضون حسب المادة

186 من نفس القانون. والمحكمة لما أيدت ما قضى به الحكم الابتدائي من تعديل نظام الزيارة مؤسسة علتها على مناقشة مدى استحقاق المطلوب للحضانة والحال أن موضوع الدعوى هو تغيير صلة الرحم ومؤيدات ذلك ومصلحة المحضون، فإنها عللت قرارها تعليلا ناقصا، وهو بمثابة انعدامه، وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/318

2022/25

2022-01-18

إن المحكمة لما قضت بثبوت الزوجية بين الطاعن والمطلوبة بناء على ما ثبت لها من محضر البحث الذي أجري في المرحلة الابتدائية وما شهد به الشهود بأن المطلوبة متزوجة بالطاعن بصداق محدد، وأن الطاعن قدم من قبل مقالا مشتركا مع المطلوبة أمام المحكمة الابتدائية لإثبات الزواج أقر فيه بالعلاقة الزوجية معها، واستخلصت توفر أركان الزواج المتمثلة في الإيجاب والقبول وانتفاء الموانع الشرعية واشتهار الزواج، فإنها جعلت لما قضت به أساسا، وعللت قرارها تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/544

2022/26

2022-01-18

إن المحكمة لما أيدت الحكم المستأنف بعلة أن الطاعن لم يدع الإنفاق ابتدائيا، ولم يثبته استئنافيا، دون أن تناقش وترد إيجابا أو سلبا على ما أثاره الطاعن واستدل به، علما أن

الاستئناف ينشر الدعوى من جديد ويسمح لمن يعتبر نفسه متضررا من بسط أوجه دفاعه. فإنها لم تجعل لما قضت به أساسا وجاء قرارها ناقص التعليل، وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/85

2021/545

2021-11-16

إن المحكمة لما لم تبحث فيما أثاره الطاعن وتتأكد منه، واكتفت بما أدلي به في المرحلة الابتدائية وبشهادة الشهود المستمع إليهم في نفس المرحلة، والحال أنها لم تكن مفيدة في معرفة أركان العقد وشروطه والسبب القاهر الذي حال دون توثيقه، وفي تبيان طبيعة الحفل المقام هل للتعارف أم للخطبة أم للزواج، ثم تبني قرارها على ما ينتهي إليه بحثها، فإنها جعلت قرارها ناقص التعليل، وهو بمثابة انعدامه، وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/504

2021/539

2021-11-09

طبقا للمادة 184 من مدونة الأسرة، تتخذ المحكمة ما تراه مناسبا من إجراءات، بما في ذلك تعديل نظام الزيارة، وإسقاط حق الحاضنة في حالة الإخلال أو التحايل في تنفيذ الاتفاق أو المقرر المنظم للزيارة. والمحكمة لما تبنت ما صرحت به الحاضنة من أعذار ومبررات غير مؤسسة، وقضت بما جرى عليه منطوق قرارها دون مراعاة حق الطالب في صلة الرحم بابنه ومصلحته في الإشراف على تربيته، فإنها قد خرقت مقتضيات المادة 184 المشار إليها، ولم

تجعل لقضائها أساسا سليما، وعللت قرارها تعليلا ناقصا، وهو بمثابة انعدامه، وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/470

2021/17

2021-01-12

المقرر أن التنازل عن الحق إذا تعلق بأمر يسوغ التعامل فيه، فإنه يكون لازما لمن صدر عنه، والطاعن أثار أن المطلوبة في النقض صرحت أمام المحكمة الابتدائية بجلسة البحث أنها تتنازل عن حضانة ابنيها لفائدة مطلقها، وضمن تصريحها بمحضر الجلسة، والمحكمة لما عللت قرارها بأن عقد التنازل العرفي لم يتضمن بين مقتضياته التنازل عن الحضانة دون مناقشة ما ورد بمحضر جلسة البحث المذكور، فإنها جعلت قرارها ناقص التعليل وهو بمثابة انعدامه وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/2/395

2021/21

2021-01-19

لئن كانت المادة 16 من مدونة الأسرة اعتبرت عقد الزواج الوسيلة المقبولة لإثباته، فإنها أجازت بصفة انتقالية سماع دعوى الزوجية وإثباتها بسائر وسائل الإثبات بما فيها شهادة الشهود وكذا الخبرة، والمحكمة لما ثبت لها من خلال جلسة البحث وجود علاقة زوجية بين الطرفين بصداق محدد بحضور وليها والشهود وتطابق الإيجاب والقبول، وقدرت في

إطار سلطتها قيام السبب القاهر والمانع من توثيق عقد الزواج في إبانه، فإنها أسست لقضائها وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/2/755

2022/43

2022-01-25

بمقتضى الفقرة الثانية من المادة 8 من اتفاقية التعاون القضائي والقانوني بين المملكة المغربية والجمهورية السودانية، فإنه تعفى الطلبات والمستندات المرسلة تطبيقا لأحكام هذه الاتفاقية من أي تصديق أو أي إجراء مشابه، بل يكفي أن تكون موقعا عليها من الجهة المختصة بإصدارها وممهورة بخاتمها. ولما كان عقد الزواج المبرم بين المطلوبين معفى من التصديق طبقا لأحكام المادة المذكورة، فإن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما تبين لها أن العقد موقع عليه من الجهة المصدرة له، ومن وزارة الشؤون الخارجية لجمهورية السودان، وقضت بتأييد الحكم الإبتدائي القاضي بتذييله بالصيغة التنفيذية، فإنها طبقت المقتضيات القانونية المحتج بها، وجاء قرارها معللا تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/456

2022/20

2022-01-18

لئن كان تقدير المستحقات مما تستقل به محكمة الموضوع فإن ذلك يجب أن يكون وفق المعايير المعتمدة قانونا، والمحكمة لما حددت المستحقات، دون أن تبحث فيما أثاره

الطاعن، وفيما أدلى به من وثائق، ثم تبت وفق الثابت لها، لما لذلك من تأثير على قضائها، فإنها لم تجعل لما قضت به أساسا، ولما لم ترد على ما جاء ضمن أسباب استئناف الطاعن بأنه دائم الإنفاق على ولديه، فإنها عللت قرارها تعليلا ناقصا، وهو بمثابة انعدامه.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/530

2021/15

2021-01-12

إن تقدير مستحقات الزوجة مما تستقل به محكمة الموضوع متى اعتمدت فيه عناصر القانون. والمحكمة لما حددت المستحقات بناء على أجر الطاعن وكونه يملك منزلا سكنيا وأرضا فلاحية، ومدة الزواج، فإنها قدرت مسؤولية كل طرف في الفراق، فإنها راعت أحوال الطرفين ومقتضيات المادة 84 من مدونة الأسرة وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/35

2021/531

2021-11-09

إن المحكمة لما قضت بما جرى به منطوق قرارها، دون أن تبرز عناصر التقدير التي اعتمدتها خاصة دخل الطاعن، ولم تتحقق منه على ضوء ما قدم أمامها من مستندات لم تناقشها، فإنها لم تجعل لما قضت به أساسا وجاء قرارها ناقص التعليل، وهو بمثابة انعدامه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/110

2020/532

2020-11-09

المقرر أن تقدير مستحقات الأبناء مما يستقل به قضاة الموضوع طالما اعتمدوا فيه عناصر القانون في إطار المواد 85، 97، 189 و190 من مدونة الأسرة، وتعتمد تصريحات الطرفين وحججهما. والمحكمة لما أيدت الحكم المستأنف من حيث المبدإ وعدلته برفع واجب نفقة الولدين وتكاليف سكنهما استنادا إلى وضعية الطاعن المادية، دون أن تبحث فيما تمسك به وتناقشه وترد عليه إيجابا أو سلبا، ثم تقضي بما ينتهي إليه تحقيقها، فإنها عللت قرارها تعليلا ناقصا، وهو بمثابة انعدامه، وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/1293

2021/536

2021-11-09

بمقتضى الفصل 303 من ق.م.م يجوز لكل شخص خارج عن الخصومة أن يتعرض على حكم أو قرار يمس بحقوقه إذا كان لم يستدع لا هو ولا من يمثله للمشاركة في الدعوى، وأن من المقرر فقها أن دعوى ثبوت الزوجية بعد الوفاة تؤول إلى المال، وأن من شأن الاستجابة لها المساس بحقوق ورثة الزوج المتوفى المالية وبنصيبهم في تركته، وأنه من حق الوارث منازعة الدخيل على الورثة الحقيقيين. والمحكمة لما أيدت الحكم المستأنف القاضي بعدم قبول تعرض الطاعنين تعرض الغير الخارج عن الخصومة، واعتبرتهم أغيارا عن دعوى ثبوت الزوجية المرفوعة ضد موروثهم ولا مصلحة لهم فيها، رغم ما للحكم المتعرض عليه من أثر على حقوقهم الإرثية، فإنها أساءت تطبيق مقتضيات الفصل المحتج به، ولم تبن قضاءها

على أساس سليم، وجاء قرارها ناقص التعليل، والذي هو بمثابة انعدامه، ويتعين التصريح بنقضه.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/179

2021/537

2021-11-09

بمقتضى المادة 220 من مدونة الأسرة، فإن الإصابة بأحد عوارض الأهلية لا تثبت إلا بحكم بالتحجير. والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ألغت الحكم الابتدائي وردت دعوى الطاعنين بعلة أن ملف النازلة خال مما يثبت التحجير على مورثهم قبل المطالبة ببطلان وصيته، وأن الأصل في الشخص كمال الأهلية وصحة ونفاذ تصرفاته القانونية، فإنها من جهة قد طبقت القانون، وتقيدت بالنقطة القانونية التي حسم فيها قرار محكمة النقض السابق، ولم تخرق من جهة أخرى قواعد الفقه والمواد المحتج بها، وعللت قرارها تعليلا سليما وكافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/336

2021/538

2021-11-09

بمقتضى المادة 190 من مدونة الأسرة فإن المحكمة تعتمد في تقدير مستحقات الأبناء على تصريحات الطرفين وحججهما مراعية أحكام المادتين 85 و189 من المدونة، ولها أن تستعين بالخبرة في ذلك، والمحكمة لما اعتبرت أن ملف النازلة خال مما يثبت ملاءة ذمة

المطلوب وأشارت في تعليلها إلى بينة بفصله من عمله لا وجود لها بوثائق الملف، وقضت بالتخفيض من مستحقات البنت، دون أن تناقش وتبحث فيما أثارته الطاعنة وفي مدخول المطلوب الحقيقي ولو بإجراء خبرة، ودون أن تبرز في قرارها عناصر التقدير المنصوص عليها في المادة 189 من مدونة الأسرة، فإنها خرقت القانون، ولم تجعل لقضائها أساسا، وجاء قرارها ناقص التعليل والذي هو بمثابة انعدامه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/2/1219

2021/95

2021-03-09

إن المحكمة أمرت بإجراء خبرة ثلاثية، ثم عدلت عنها دون أن تعلل سبب ذلك بمقبول، وكان عليها أن تواصل إجراءات ما اطمأنت إليه حسما في الفصل في القضية، وذلك بإعادة المهمة إلى الخبراء المنتدبين لاستيفائها على الوجه القانوني المطلوب في إطار الفصلين 63 و 66 من ق. م. م. وإذ هي لم تفعل، فقد جعلت قرارها موسوما بنقصان التعليل، وهو بمثابة انعدامه، وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/2/2/535

2021/96

2021-03-09

طبقا للمادة 10 من مدونة الأسرة ينعقد الزواج باقتران الإيجاب بالقبول مع انتفاء موانعه، وعدم الاتفاق على إسقاط الصداق وتوفر باقي الشروط عند الاقتضاء، ومن المقرر فقها أن الإشهاد في النكاح شرط صحة في الدخول لا في صحة العقد، والمحكمة لما اعتمدت تقديم

الطرفين في المرحلة الابتدائية بمقال واحد هو إقرار منهما بواقعة الزواج، واعتبرت معاشرتهما كزوجين تحت سقف واحد وتصادقهما على العقد أثمن وأقوى، واستخلصت من ذلك ركن الزواج الذي قوامه الإيجاب والقبول، فإنها قدرت في إطار سلطتها وقائع الزواج والسبب المانع من توثيقه في إبانه، ولم تكن في حاجة إلى إجراء بحث أخر ما دام قد تبين لها وجه القضاء، فطبقت مقتضيات المادة 16من مدونة الأسرة تطبيقا سليما وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/2/2/140

2021/98

2021-03-09

البيّن أن الطاعن وفي إطار إثبات إنفاقه على زوجته وأبنائه أدلى بمجموعة من الحوالات والكشوفات والتي استبعدتها المحكمة بعلة أن المطلوبة لم تقر إلا بالتوصل ببعض الحوالات دون أن تجري بحثا حول الحوالات لتقف على حقيقة مضمونها ومن توصل بها وترتب الأثر القانوني الملائم على ضوء ما يكشف عنه تحقيقها بشأنها، وكذا التحقق من مكان بيت الزوجية وهل السكن المطلوب إلتحاق الزوجة به مأمونا ولا ضرر عليها وعلى أبنائها به، ثم تقضي بما ثبت لها، وعلى قاعدة أن الزوج هو المؤهل لإعداد بيت الزوجية والزوجة تساكنه فيه مادام مأمونا ولا ضرر لها به، ومادام أنها لم تفعل فإنها جعلت قرارها ناقص التعليل ودون أساس وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/3/1119

2021/47

2021-01-2

8إن المحكمة لما استنتدت فيما انتهت إليه على الاشهادات برفع اليد عن الكفالات المدلى بها من طرف الطالبة واعتبرتها منقضية ولم تحتسبها ضمن المديونية، تكون قد ردت ما تمسكت به الطالبة بخصوص انقضاء المديوينة، وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/77

2021/516

2021-11-02

المقرر قانونا وقضاء أن واجب تعليم الأبناء من مشتملات النفقة، ولا يلزم الأب بتمدرسهم في التعليم الخصوصي ما لم يقبل به، مع مراعاة إمكانياته المادية. والمحكمة لما التفتت عن صواب عن مناقشة مرض المحضونة، ومدى ضرورة تمدرسها بالقطاع الخصوصي لعدم ثبوت تعذر التحاقها بالتعليم العمومي، واستنتجت - بغض النظر عن موافقة المطلوب على تسجيلها بالتعليم الخصوصي من عدمه - أن محدودية دخله لا تسمح له بأداء مصاريف التمدرس بمؤسسة خصوصية، ورفعتها عنه على نحو ما قضت به، فإنها قد طبقت القانون، وعللت قرارها تعليلا سليما وكافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/2/817

2021/1

2021-05-01

إن المحكمة لما رفعت نفقة كل واحد من الابنين وواجب سكنهما بعلة يسر والدهما باعتباره شريكا مساهما في عدة شركات ومراعاة لوضعيتهما المعيشية والتعليمية قبل التطليق، من غير أن تجري التحقيق اللازم لتستوثق مما أثاره الطاعن، وتلجأ إلى الخبرة عند ثبوت تملكه لها منفردا أو في إطار شراكة لتقف على مردوده منها، وريعها وما تدره عليه وليس تملكه لها، وذلك حتى تستبين بذلك وجه القضاء فيما تحكم به عليه على ضوء ما يكشف عنه تحقيقها مراعية التوسط وباقي عناصر التقدير القانونية، فإنها خرقت المادتين 189 و190 من مدونة الأسرة، ووسمت قرارها بفساد التعليل، وهو بمثابة انعدامه، وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/2/2/837

2021/84

2021-03-02

إن المحكمة لما قضت بتخفيض مستحقات الطلاق من متعة ونفقة الابن وسكناه وأجرة الحضانة وأبرزت عناصر التقدير المعتمدة في كل من المواد 84 و85 و97 و189 و190 واستعملت سلطتها التقديرية في تحديد المستحقات المذكورة اعتمادا على ما توفر لديها من الوثائق والحجج بعدما قدرتها في إطار سلطتها فإنها عللت قرارها تعليلا سائغا وسليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/2/2/1045

2021/85

2021-03-02

إن تقدير مستحقات الزوجة المترتبة عن التطليق مما تستقل به محكمة الموضوع متى راعت فيه عناصر المواد 84 و189 و90 من مدونة الاسرة. والمحكمة لما اعتمدت في تقدير

المستحقات المحكوم بها على دخل الطاعن وعلى البحث الذي أجرته مع الطرفين والخبرة الحسابية وأسباب الطلاق وحال مستحقيها مع التوسط فإنها راعت عناصر المواد المذكورة، وعللت قرارها تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/2/2/685

2021/90

2021-03-09

لئن كان تقدير نفقة الأبناء مما يستقل به قضاة الموضوع، فإنه يبقى رهينا باعتماد عناصر المادتين 189 و190 من مدونة الأسرة، ومحكمة الاستئناف لما اكتفت في تأييد الحكم الابتدائي بالتنصيص على أن المبالغ المحكوم بها مناسبة لحال الطرفين، دون أن تبرز، مثلها مثل محكمة أول درجة، عناصر تقدير النفقة المقضي بها وفقا للمادة 189 المنوه إليها، ومن غير أن تبحث في الوضعية المادية للمطلوب على ضوء ما تضمنته محررات الطرفين والمستندات المدلى بها، لتستبين وجه القضاء فيما تحكم به وترتب عليه ما يلزم قانونا، فإنها خرقت المادتين المذكورتين، ووسمت قرارها بعيب قصور التعليل، وهو بمثابة انعدامه، وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/2/121

2021/505

2021-11-02

لا يستجاب لطلب السفر بالمحضون خارج أرض الوطن إلا بعد التأكد من الصفة العرضية للسفر، ومن عودة المحضون إلى المغرب طبقا للفقرة الأخيرة من المادة 179 من مدونة

الأسرة. والمحكمة لما أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض طلب الطاعنة السفر بمحضونها خارج أرض الوطن لعدم تبرير طلبها. وإذ هي فعلت في غياب إثبات مصلحة المحضون في السفر به إلى الخارج، والتفتت عن رسم التلقية مادام لا يثبت الشرطين المحددين بالمادة أعلاه، فإنها لم تخرق المحتج به، وعللت قرارها تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/260

2021/513

2021-11-02

إن المحكمة لما قضت بما جرى عليه منطوق قرارها دون أن تبرز مبلغ الدخل التي اعتمدته وتقارن بينه وبين التزامات الطالب، وتبحث فيما أثاره وتناقشه وترد عليه ثم تقضي بما ينتهي إليه تحقيقها، فإنها لم تجعل لقرارها أساسا، وعللته تعليلا ناقصا، وهو بمثابة انعدامه، وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/2/2/806

2021/91

2021-03-09

البيّن أن الطاعنة أثارت أن المطلوب دفع في نزاع سابق بأنه يعاني من مرض الصرع المزمن، وأنها تخشى على سلامة ابنها في حال تعرض والده لنوبة صرع وهو برفقته، وأدلت بشهادة طبية تثبت ذلك، والمحكمة لما نظرت القضية وانتهت فيها إلى أن تنظيم الزيارة الوارد بحكم التطليق لم يراع حال المطلوب الذي لا يمكن حرمانه من صلة الرحم بابنه، ولا مصلحة المحضون بعدم حرمانه من حنان الأب وعطفه، من غير أن تجيب على الدفع المذكور

وتناقش الحجة المنوه إليها ومدى تأثيرها في النازلة، فإنها خرقت حقوق الدفاع، ووسمت قرارها بنقصان التعليل، وهو بمثابة انعدامه، وعرضت قرارها للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/2/8

2021/92

2021-03-09

إن المحكمة لما ثبت لها في إطار سلطتها التقديرية، عدم جدية ما ركن إليه الطاعن لفك عصمة المطلوبة بعد فترة زواج مع إصراره على التطليق ورفضه الصلح، في مقابل ترحيب المطعون ضدها به ورفضها الفراق وتمسكها باستمرار العلاقة الزوجية، فرفعت واجب متعتها، فإنها أقامت قضاءها على أساس المادتين 84 و97 من المدونة، وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/2/264

2021/93

2021-03-09

إن المحكمة لما قضت بإبطال الهبة والتشطيب عليها من الرسم العقاري لأنها انصبت على ملك المطلوبة ومن حقها طلب التصريح ببطلانها لصوريتها، ولأن تقييد الهبة بالرسم العقاري تم بسوء النية لدى الموهوب لها إذ كانت طرفا في النزاع وفي إجراءات الدعوى العمومية المثارة ضدها، وضد الواهب لها، بخصوص التصرف الذي أنجز لفائدته ولفائدتها مع مؤسسة العمران دون الأخذ بعين الاعتبار حقوق المطلوبة التي تعاقد معها عن طريق البيع السالف الذكر، وانتهت الدعوى العمومية المذكورة بإدانة الواهب بالحبس الموقوف

مع غرامة مالية من أجل التصرف في مال إضرارا بمن سبق التعاقد معه بسوء النية، فإنها جعلت لما قضت به أساسا، وعللته تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/2/2/627

2021/65

2021-02-23

إن المحكمة لما ثبت لها في إطار سلطتها التقديرية، تحمل الطالب القسط الأكبر من المسؤولية عن الفراق بسبب رفضه الصلح وإصراره على التطليق بعد فترة زواج أثمرت إنجاب ابنين، في مقابل بسط المطعون ضدها يدها للصلح وتمسكها باستمرار العلاقة الزوجية، فرفعت مبلغ متعتها، فإنها أقامت قضاءها على أساس المادتين 84 و97 من المدونة، وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/2/385

2021/644

2021-12-21

إن تقدير النفقة وتوابعها وإن كان مما تسقل به محكمة الموضوع فإنه مشروط بأن يكون وفق المعايير المعتمد قانونا. ولما كان الطاعن قد استكثر مبلغ النفقة المحكوم به للابنين ومن واجب سكناهما بدعوى أن دخله جد محدود ويؤدي واجب الكراء، فإن المحكمة مصدرة للقرار المطعون فيه لما خفضت من المستحقات المذكورة إلى ما انتهى إليه منطوق قرارها استنادا على دخل الطاعن، فإنها لم تبرز في قرارها كيف راعت الوضعية المادية

للطاعن وباقي عناصر التقدير القانونية، مما يكون معه قرارها ناقص التعليل، وهو بمثابة انعدامه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/2/388

2021/645

2021-12-21

إن تقدير مستحقات الأبناء مما يستقل به قضاة الموضوع متى أسسوه على عناصر التقدير المعتمدة قانونا. والمحكمة لما استبعدت ما ادعاه الطاعن بخصوص دخله الشهري، وصرفت النظر عن اعتبار الأجر الذي يصرح به لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لصدوره عن شركة هو مسيرها، وراعت بالمقابل امتلاكه لشركتين مخصصتين لأعمال البناء وشرائه لبقعة أرضية باسم شركة التي هو مالكها ومسيرها، ورفعت من نفقة الابن ومن واجب سكناه وأجرة حضانته وواجب سكنى المطلقة خلال العدة إلى ما هو مضمن بمنطوق قرارها، مراعية في ذلك العناصر المنصوص عليها في المادتين189 و190 من مدونة الاسرة في تقدير المحكوم به، فإنها من جهة استعملت سلطتها التقديرية، ومن جهة أخرى، أقامت قضاءها على أساس، وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/310

2022/12

2022-01-04

إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه عندما اقتصرت في تعليل ما انتهت إليه إلى أن الحكم المستأنف جاء معللا تعليلا قانونيا سليما بعدما أحاط بالقضية من جانبها الواقعي والقانوني

وجاء مرتكزا على أسس قانونية وجيهة، والحال أن المطلوبة اختارت مقاضاة الطالب أمام القضاء الأجنبي الذي بت في المستحقات، ودون أن ترد على ما أثاره الطالب واستدل به، فإن قرارها جاء غير مؤسس، ومعللا تعليلا ناقصا يوازي انعدامه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/2/2/226

2021/72

2021-02-23

طبقا للمادة 152 من مدونة الأسرة، فإن النسب يثبت بالفراش أو الإقرار أو الشبهة، والمحكمة لما استخلصت أن نسب المطلوب لأبيه ثابت بإقرار هذا الأخير من خلال حكمين لهما حجيتهما في الإثبات ولم تر بعد ذلك موجبا للخبرة لعدم وجود ما يقتضيها، وقضت بتأييد الحكم الابتدائي القاضي برفض الطلب، فإنها عللت قرارها تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/2/2/263

2021/73

2021-02-23

إن المحكمة لما استندت في قضائها على الإراثة التي سبق اعتمادها بموجب حكم قضائي، واعتبرت أن هذا الحكم حجة على ما فصل فيه طبقا للفصل 418 من قانون الالتزامات والعقود، ورجحتها على نظيرتها المستدل بها من قبل الطاعنين، تبعا لقاعدة البينة المثبتة مقدمة على النافية باعتبارها متوفرة على الزيادة في العلم، واستبعدت ملتمس إجراء الخبرة الجينية لأنه ثبت لها ما يكفي لحمل قضائها عليه، فإنها من جهة أعملت سلطتها في تقويم الحجج، ومن جهة أخرى عللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/2/2/533

2021/74

2021-02-23

ينعقد الزواج باقتران الإيجاب بالقبول مع انتفاء موانعه وعدم الاتفاق على إسقاط الصداق، ومن المقرر فقها أن الإشهاد في النكاح شرط صحة في الدخول لا في صحة العقد، والمحكمة لما اعتمدت تصريحات المطلوبين في النقض اللذين أكدا زواجهما بولي وصداق حازته الزوجة بحضور وليها، وأن هذه الأخيرة حامل في شهرها الأخير، وتصريحات الشاهد الذي أكد تصريحاتهما جملة وتفصيلا، واستخلصت من ذلك توفر ركن الزواج الذي قوامه الإيجاب والقبول ،فإنها قدرت في إطار سلطتها وقائع الزواج والسبب المانع من توثيقه في إبانه، ولم تكن في حاجة إلى إجراء بحث آخر ما دام قد تبين لها وجه القضاء، فطبقت بذلك مقتضيات المادة 16 من مدونة الأسرة تطبيقا سليما وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/2/377

2021/664

2021-12-28

إن تقدير النفقة مما يستقل به قضاة الموضوع متى أسسوه على عناصر القانون. والمحكمة لما استبعدت ما ادعاه الطاعن بخصوص دخله الشهري، وراعت بالمقابل امتلاكه لفيلا وشقتين، وكان يؤدي عن تمدرس ابنيه بمدرسة خصوصية، ورفعت من نفقة الابنين إلى ما هو مضمن بمنطوق قرارها، فإنها قد أعملت سلطتها في إطار القانون مستصحبة الأصل

الذي هو الملاءة وفقا للمادة 188 من مدونة الأسرة، ومراعية باقي العناصر المنصوص عليها في المادتين 189 و190 من مدونة الاسرة، وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/2/2/393

2021/78

2021-03-02

بمقتضى المادة 49 من مدونة الأسرة فإنه إذا لم يكن هناك اتفاق بين الزوجين بشأن تدبير الأموال التي ستكتسب أثناء قيام العلاقة الزوجية، فإنه يرجع للقواعد العامة في الإثبات مع مراعاة عمل كل واحد من الزوجين وما قدمه من مجهودات وما تحمله من أعباء لتنمية أموال الأسرة، والبين من تصريحات الشهود المستمع إليهم وكذا من الإشهاد العدلي المستفسر أن المدعية كانت تكد وتسعى وتعمل على تنمية الأموال المكتسبة خلال فترة الزواج. والمحكمة لما عللت قرارها بعدم بيان المدعية لكيفية ومقدار مساهمتها في تنمية الأموال المكتسبة أثناء قيام العلاقة الزوجية، وقضت بما جرى عليه منطوق قرارها، دون أن تقوم بإجراء التحقيق اللازم لتقويم مدى مساهمة الطاعنة في تنمية الأموال المكتسبة أثناء الزوجية استنادا لوثائق الملف، فإنها لم تجعل لما قضت به أساسا وعللت قرارها تعليلا ناقصا وهو بمثابة انعدامه، وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/2/2/755

2021/141

2021-03-30

طبقا للمادة 173 من مدونة الأسرة، تخول الحضانة للأم ثم للأب ثم لأم الأم فإن تعذر ذلك فللمحكمة أن تقرر بناء على ما لديها من قرائن لصالح رعاية المحضون إسناد الحضانة لأحد الأقارب الأكثر أهلية مع جعل توفر سكن لائق للمحضون من واجبات النفقة، والمحكمة لما اعتبرت الأب هو أولى الناس بالمحضون من غيره بعد الأم، وأن ما ادعاه الطالبان بخصوص تصرفات المطلوب هو قول مجرد عن دليله، وكون الأصل أن الحاضن محمول على الأهلية، وقضت بتأييد الحكم المستأنف، فإنها عللت قرارها تعليلا صحيحا وأقامته على أساس.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/2/2/226

2021/72

2021-02-23

طبقا للمادة 152 من مدونة الأسرة، فإن النسب يثبت بالفراش أو الإقرار أو الشبهة، والمحكمة لما استخلصت أن نسب المطلوب لأبيه ثابت بإقرار هذا الأخير من خلال حكمين لهما حجيتهما في الإثبات ولم تر بعد ذلك موجبا للخبرة لعدم وجود ما يقتضيها، وقضت بتأييد الحكم الابتدائي القاضي برفض الطلب، فإنها عللت قرارها تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/2/877

2021/148

2021-04-06

بمقتضى المادة 163 من مدونة الأسرة، فإن الحضانة هي حفظ الولد مما قد يضره والقيام بتربيته ومصالحه، وهذا لا يتأتى إلا بوجود الحاضنة بجانب المحضون، والمحكمة لما ثبت

لها أن الطاعنة غادرت أرض الوطن، واستخلصت من ذلك عدم قيامها بحضانة البنت وفق ما تقتضيه المادة المشار إليها أعلاه، وقضت بإسقاطها عنها مع تسليم المحضونة للمطلوب فإنها بذلك راعت مصلحة المحضونة، ولم تكن في حاجة لإجراء بحث لعدم وجود ما يقتضيه، فجاء قرارها مؤسسا وغير خارق للقانون ومعللا تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/2/2/772

2021/199

2021-04-27

إن تقدير النفقة المحكوم بها مما تستقل به محكمة الموضوع طالما اعتمدت فيه عناصر القانون، وإذ هي حددت المبلغ المحكوم به استنادا إلى الوضعية المادية للزوج، وحال مستحقها والأسعار مع التوسط، فإنها من جهة استعملت سلطتها، وطبقت المادتين 189 و190 من مدونة الأسرة، ومن جهة أخرى عللت قرارها تعليلا كافيا.معاينة القرار2018/2/1/10742021/6362021-12-21إن القرينة القانونية تعفي من تقررت لمصلحته من كل إثبات، ولا يقبل أي إثبات يخالفها، عملا بالفصل 453 من ق.ل.ع. والمحكمة لما استبعدت إجراء الخبرة الجينية والبحث، بعدما تبين لها وجه القضاء، مستندة فيما انتهت إليه إلى أن رسم الإراثة المحتج به من الطالبين تم إبطاله بمقتضى قرار استئنافي، تكون قد أعملت سلطتها في تقويم الحجج ولم تخرق المحتج به، وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/252

2021/638

2021-12-21

إن المحكمة لما حددت نفقة المطلوبة والولدين، وتوسعة الأعياد عن كل عيد ديني، دون أن توازي بين دخله الصافي الشهري المحدد من طرف الخبير، وبين التزاماته وفقا لما تقضي به المادتان 189 و190 من مدونة الأسرة، فإنها علت قرارها تعليلا ناقصا، وهو بمثابة انعدامه، وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/166

2021/634

2021-12-2

1إن المحكمة وإن أقرت للطالب بمبلغ الأجرة الشهرية، فإنها حدد مبلغ مستحقات البنتين، فضلا عن توسعة أعيادهما السنوية المحددة، دون أن تبين العناصر المعتمدة في تحديدها لتلك المستحقات وتبحث في وجود دخل أو مداخيل أخرى للطالب، ثم تبني قرارها على ما ينتهي إليه بحثها، فإنها خرقت المواد المحتج بها، وعللت قرارها تعليلا ناقصا وهو بمثابة انعدامه، وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/2/778

2021/131

2021-03-30

بمقتضى المادة 168 من مدونة الأسرة، فإن الأب ملزم بتهييء سكن لأولاده أو أن يؤدي المبلغ الذي تقدره المحكمة لكرائه مع مراعاة مقتضيات المادة 191 من نفس القانون، والمحكمة لما لم يثبت لها من وثائق الملف أن الطاعنة قد تنازلت عن واجب سكنى

المحضونين، وقضت على الطاعن بأداء مقابل كرائه نقدا مادام لم يخصصه عينا، فإنها طبقت مقتضيات المادة المذكورة تطبيقا سليما، وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/2/2/411

2021/183

2021-04-20

طبقا للمادة 184 من مدونة الأسرة، تتخذ المحكمة ما تراه مناسبا من إجراءات، بما في ذلك تعديل نظام الزيارة، وإسقاط حق الحضانة في حالة الإخلال أو التحايل في تنفيذ الاتفاق أو المقرر المنظم للزيارة، والطاعن أثار أن المطلوبة في النقض سافرت بالابن إلى مدينة أخرى حتى يصعب عليه زيارته، حسبما بمحضري المعاينة، والمحكمة لما لم تجب عليهما وترتب أثرهما فإنها خرقت المادة المحتج بها، وعللت قرارها تعليلا ناقصا وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/2/880

2021/133

2021-03-30

إن المحكمة لما قضت بالرفع من واجب المتعة بالنظر لمدة الزواج ومدى مسؤولية الطالب في إيقاع الطلاق الذي عارضت فيه المطلوبة التي تمسكت بالعلاقة الزوجية، يكون قرارها مرتكزا على أساس ومعللا تعليلا كافيا وغير خارق للقانون.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/2/2/813

2021/134

2021-03-30

إن المحكمة لما استخلصت من وثائق الملف أن الحاضنة لم تنتقل للإقامة بالخارج بعد الفرقة، وإنما كانت تقيم هناك رفقة المحضونة والطالب قبل ذلك، وأن هذا الأخير لم يستدل بما يفيد أنه ممنوع من زيارة ابنته أو الاتصال بها، أو أن مفارقته تتملص من تمكينه من صلة الرحم بها هناك أو بأرض الوطن حال وجودهم جميعا به، فإنها لما رفضت إسقاط حضانتها عن محضونتها تكون قد راعت مصلحتها الفضلى في أن تبقى مع أمها حيث ولدت وتتابع دراستها، وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/2/1216

2021/139

2021-03-30

لئن كان تقدير مستحقات الزوجة والأطفال مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع فإن ذلك يبقى رهينا باعتماد عناصر القانون، والمحكمة لما أيدت الحكم المستأنف مع تعديله بالرفع من واجب المتعة ونفقة كل واحد من الأبناء وأجرة سكن كل واحد منهم بعلة أنه جاء مراعيا للتوسط والاعتدال وحال الملزم بالنفقة ولأسباب الطلاق المبينة بوقائع القرار، دون أن تبرز معتمدها في ذلك ولا استوثقت من دخل الطاعن الحقيقي، فإنها خرقت المادة 189 من مدونة الأسرة المحتج بها وعللت قرارها تعليلا ناقصا وهو بمثابة انعدامه وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/2/774

2021/191

2021-04-27

لئن كان تقدير مستحقات الزوجة والأطفال المترتبة عن إنهاء العلاقة الزوجية مما تستقل به محكمة الموضوع، فإن ذلك رهين باعتماد عناصر القانون، وإذ هي أيدت الحكم الابتدائي القاضي بمستحقات المطلوبة وبنتها متبنية أسبابه وعلله، دون إجراء بحث على ضوء ما أثير من قبل الطالب بخصوص وضعيته المادية لتبني على ذلك قضاءها سلبا أو إيجابا، فإنها جعلت قرارها ناقص التعليل المنزل منزلة انعدامه، وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/2/869

2021/192

2021-04-27

بمقتضى المادة 34 من مدونة الأسرة فإن: "كل ما أتت به الزوجة من جهاز وشوار يعتبر ملكا لها، وإذا وقع نزاع في باقي الأمتعة، فالفصل فيه يخضع للقواعد العامة للإثبات"، والمطلوبة التمست في مقال افتتاح دعواها الحكم لها بالأمتعة المسطرة بالمقال التي تركتها ببيت طليقها، والتي أقر الطالب بجلسة البحث، أنه يحتفظ بها، دون تخصيص هل الأمر يتعلق بأثاث المنزل المطلوب استرجاعه أو الملابس الخاصة بالمطلوبة، والمحكمة لما قضت وفق الطلب اعتمادا على إقرار الطالب، فإنها ركزت قرارها على أساس وعللته تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/2/2/228

2021/140

2021-03-30

من شروط الحاضن طبقا للمادة 173 من مدونة الأسرة الاستقامة، والمحكمة لما ثبت لها من الحكم الجنحي المؤيد استئنافيا إدانة الطاعنة من أجل التحريض على الذي يعتبر حجة في إثبات الوقائع المادية ما يخدش في استقامتها، وقضت بإسقاط حضانتها عن ابنيها، فإنها عللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/2/2/814

2021/177

2021-04-20

بمقتضى المادة 171 من مدونة الأسرة، فإن الحضانة تخول بعد الأم للأب، وإسقاطها عنه مشروط بتجرده من الشروط الواردة بالمادة 173، ولما كان الطالب قد أفاد في محضر بحث المساعدة الاجتماعية ولدى الضابطة القضائية بأنه ترك ولديه لدى جدتهما بطلب منها بعد وفاة والدتهما مراعاة لظروفهما النفسية بسبب فقدان أمهما، وعندما طالبها باسترجاعهما امتنعت، وتمسك بأن إسقاط حضانته عن ابنيه رهين بتوفر أسبابه ومبرراته، والمحكمة لما نحت خلاف ذلك رغم مآخذ الطاعن على شهادة الشهود المستمع إليهم ومخالفتها للفصل 75 من ق.م.م، حال أن الأصل أهلية الطاعن للحضانة، فإنها خرقت المقتضيات القانونية المذكورة ووسمت قرارها بانعدام التعليل، وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/2/217

2021/179

2021-04-20

إن المحكمة لما لم يثبت لها أن المطلوبة هي المسؤولة عن الفراق، لأنها هي التي تعرضت للعدوان من الطاعن بالضرب والجرح الذي أدين بسببه بالحكم الجنحي المستدل به والذي هو حجة على ما قضى به طبقا للفصل 418 من ق.ل.ع، فرفضت طلب التعويض الذي تقدم به، فإنها أسست لما قضت به وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/117

2021/630

2021-12-21

بمقتضى الفقرة الأخيرة من المادة 191 من مدونة الأسرة الحكم الصادر بتقدير النفقة يبقى ساري المفعول إلى أن يصدر حكم آخر يحل محله، أو يسقط حق المحكوم له في النفقة. والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي القاضي بالزيادة في نفقة البنتين بعلة مرور أكثر من سنة على تحديدها وغياب أي دليل يثبت أن الملزم بها عاطل عن العمل، مراعية في تقديرها مقتضيات المادتين 189 و190 من مدونة الأسرة، فإنها لم تخرق المحتج به، وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/164

2021/632

2021-12-21

بمقتضى المادة 173 من مدونة الأسرة المحتج بها، فإنه من الشروط التي يجب أن تتوفر في الحاضنة الاستقامة والأمانة والقدرة على تربية المحضون وصيانته ورعايته دينا وصحة وخلقا. والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من إسقاط حضانة الطالبة عن ابنيها وإسنادها لأبيهما لثبوت فعل الخيانة الزوجية في حقها، وقدرت أن مصلحة المحضونين في عيشهما مع والدهما، فإنها لم تخرق المحتج به، وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/165

2021/633

2021-12-21

إن المحكمة لما أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من مبالغ مستحقات المطلوبة في النقض وابنتها، وصدت عما أثاره وأدلى به الطاعن دون أن تتأكد من توفره على دخل أو مداخيل أخرى ودون أن تبين العناصر المعتمدة في تحديد تلك المستحقات، فإنها خرقت المحتج به، وجعلت قرارها ناقص التعليل، وهو بمثابة انعدامه، وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/2/2/607

2021/166

2021-04-13

لئن كان تقدير مستحقات المطلقة مما يستقل به قضاة الموضوع، فإنه يجب أن يكون وفق عناصر القانون المستمدة من المواد 84 و97 و189 و190 من مدونة الأسرة. ولما كان الطرفان قد اختلفا بشكل بين بخصوص أجر الطاعن وباقي مصادر دخله، فإن المحكمة لما ركنت للعلة المنتقدة للرفع من واجب المتعة المحكوم بها وقضت للمطلوبة بواجب النفقة دون أن تجري التحقيق اللازم لكشف وإبراز حقيقة الدخل الحالي للطالب وتحملاته، لتستبين وجه القضاء في النازلة وتحكم بما ينتهي إليه تحقيقها، فإنها أساءت تعليل قرارها، وخرقت المقتضيات القانونية المذكورة، وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/2/2/471

2021/170

2021-04-13

بمقتضى المادة 10 من مدونة الأسرة، فإن ركن الزواج يتحقق بحصول الرضى به مع توفر شروطه الأخرى ومنها انتفاء الموانع. والمحكمة لما استندت فيما قضت به من ثبوت الزوجية بين المطلوبة والمطلوب حضوره إلى إقرارهما وإلى شهادة الشهود الذين أكد جلهم أنهم كانوا من جملة الحاضرين لحفل الزفاف الذي أقامه الطرفان، واستخلصت من ذلك أن العلاقة الزوجية قائمة بين الطرفين وأنه تم إشهارها بما يكفي للقول بحصول الرضى بالزواج بينهما، وقدرت في إطار سلطتها قيام السبب القاهر المانع من توثيق العقد في وقته، فإنها أقامت قضاءها على أساس المادة 10 من مدونة الأسرة، وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/2/870

2021/176

2021-04-20

بمقتضى المادة 184 من مدونة الأسرة، فإن المحكمة تتخذ ما تراه مناسبا من إجراءات بما في ذلك تعديل نظام الزيارة وإسقاط حق الحضانة في حالة الإخلال أو التحايل في تنفيذ الاتفاق أو المقرر المنظم للزيارة. والمحكمة لما ثبت لها من محضر الامتناع، أن الطالبة تمتنع من تسليم ابنتها لوالدها قصد صلة الرحم بها، والتي تكمن مصلحتها كذلك في العيش معه، واعتبرت سلوكها إخلالا بالمقرر القاضي بالزيارة يخول المطلوب حق طلب إسقاط الحضانة عن الطالبة وقضت وفق الطلب، فإنها جعلت لقرارها أساسا وعللته تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/117

2021/630

2021-12-21

بمقتضى الفقرة الأخيرة من المادة 191 من مدونة الأسرة الحكم الصادر بتقدير النفقة يبقى ساري المفعول إلى أن يصدر حكم آخر يحل محله، أو يسقط حق المحكوم له في النفقة. والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي القاضي بالزيادة في نفقة البنتين بعلة مرور أكثر من سنة على تحديدها وغياب أي دليل يثبت أن الملزم بها عاطل عن العمل، مراعية في تقديرها مقتضيات المادتين 189 و190 من مدونة الأسرة، فإنها لم تخرق المحتج به، وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/164

2021/632

2021-12-21

بمقتضى المادة 173 من مدونة الأسرة المحتج بها، فإنه من الشروط التي يجب أن تتوفر في الحاضنة الاستقامة والأمانة والقدرة على تربية المحضون وصيانته ورعايته دينا وصحة وخلقا. والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من إسقاط حضانة الطالبة عن ابنيها وإسنادها لأبيهما لثبوت فعل الخيانة الزوجية في حقها، وقدرت أن مصلحة المحضونين في عيشهما مع والدهما، فإنها لم تخرق المحتج به، وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/165

2021/633

2021-12-21

إن المحكمة لما أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من مبالغ مستحقات المطلوبة في النقض وابنتها، وصدت عما أثاره وأدلى به الطاعن دون أن تتأكد من توفره على دخل أو مداخيل أخرى ودون أن تبين العناصر المعتمدة في تحديد تلك المستحقات، فإنها خرقت المحتج به، وجعلت قرارها ناقص التعليل، وهو بمثابة انعدامه، وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/2/710

2021/608

2021-12-07

إن تقدير النفقة وتوابعها مما يستقل به قضاء الموضوع طالما اعتمدوا فيه عناصر المادتين 189 و190 من مدونة الاسرة. والمحكمة لما أسست قضاءها على دخل الطاعن الشهري

ومراعية تحملاته الأسرية الأخرى وحال مستحقي النفقة ومستوى الأسعار والتوسط، فإنها طبقت مقتضيات المادتين المذكورتين وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/2/754

2021/609

2021-12-07

بمقتضى الفقرة الثانية منبتاريخ 15 صفر 1428 (05 مارس 2007) بين المملكة المغربية والجمهورية السودانية (المنشورة بالجريدة الرسمية عدد 6419 بتاريخ 25 صفر 1437 (07 دجنبر2015)، فإنه تعفى الطلبات والمستندات المرسلة تطبيقا لأحكام هذه الاتفاقية من أي تصديق أو أي إجراء مشابه، بل يكفي أن تكون موقعا عليها من الجهة المختصة بإصدارها وممهورة بخاتمها. ولما كان عقد الزواج المبرم بين المطلوبين معفى من التصديق طبقا لأحكام المادة المذكورة، فان المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما تبين لها أن العقد موقع عليه من الجهة المصدرة له، وقضت بتأييد الحكم الإبتدائي، فإنها طبقت المقتضيات القانونية المحتج بها، وجاء قرارها معللا تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/117

2021/630

2021-12-21

بمقتضى الفقرة الأخيرة من المادة 191 من مدونة الأسرة الحكم الصادر بتقدير النفقة يبقى ساري المفعول إلى أن يصدر حكم آخر يحل محله، أو يسقط حق المحكوم له في النفقة. والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي القاضي بالزيادة في نفقة

البنتين بعلة مرور أكثر من سنة على تحديدها وغياب أي دليل يثبت أن الملزم بها عاطل عن العمل، مراعية في تقديرها مقتضيات المادتين 189 و190 من مدونة الأسرة، فإنها لم تخرق المحتج به، وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/164

2021/632

2021-12-21

بمقتضى المادة 173 من مدونة الأسرة المحتج بها، فإنه من الشروط التي يجب أن تتوفر في الحاضنة الاستقامة والأمانة والقدرة على تربية المحضون وصيانته ورعايته دينا وصحة وخلقا. والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من إسقاط حضانة الطالبة عن ابنيها وإسنادها لأبيهما لثبوت فعل الخيانة الزوجية في حقها، وقدرت أن مصلحة المحضونين في عيشهما مع والدهما، فإنها لم تخرق المحتج به، وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/165

2021/633

2021-12-21

إن المحكمة لما أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من مبالغ مستحقات المطلوبة في النقض وابنتها، وصدت عما أثاره وأدلى به الطاعن دون أن تتأكد من توفره على دخل أو مداخيل أخرى ودون أن تبين العناصر المعتمدة في تحديد تلك المستحقات، فإنها خرقت المحتج به، وجعلت قرارها ناقص التعليل، وهو بمثابة انعدامه، وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/2/202

2021/108

2021-03-16

إن المحكمة لما اعتبرت أنه إذا كان الابن يعيش مع الأب أثناء قيام رابطة الزوجية، فإن حضانته تنتقل بعد انفصامها إلى أمه طبقا للمادة 171 من مدونة الأسرة، وأن عليه أن يؤدي لها نفقته وأجرة حضانته وواجب سكناه،، فإنها قد ناقشت ما أثاره الطاعن في مقال استئنافه وردت عليه في إطار القانون، وعللت قرارها بشأنه تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/2/2/534

2021/111

2021-03-16

لئن كانت المادة 16 من مدونة الأسرة أجازت بصفة انتقالية سماع دعوى الزوجية وإثباتها بسائر وسائل الإثبات، ومنها شهادة الشهود وكذا الخبرة، فإن الشهادة المعتبرة يجب أن تنص على أركان الزواج وعناصره مع بيان المستند الخاص المتمثل في حضور الشهود مجلس العقد وسماع الإيجاب والقبول وذكر الصداق والولي عند الاقتضاء والسبب المانع من توثيق عقد الزواج في إبانه، والمحكمة لما اعتمدت في إثبات العلاقة الزوجية شهادة الشهود رغم أنهم لم يشهدوا بحضور إبرام عقد الزواج وسماعهم الإيجاب والقبول من قبل الزوجين وتحديد مبلغ الصداق، وهي من أركان الزواج التي لم تتحقق منها المحكمة، فإنها قد أساءت تطبيق القانون وعللت قرارها تعليلا ناقصا وهو بمثابة انعدامه وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/2/2/286

2021/113

2021-03-16

بمقتضى المادة 63 مدونة الأسرة فإنه إذا تعرض الزوج أو الزوجة للإكراه أو اكتشف وقائع كانت هي الدافع لعقد الزواج فله أن يطلب من المحكمة فسخ هذا العقد سواء قبل البناء أو بعده داخل أجل لا يتعدى شهرين من يوم العلم بهذا التدليس، كما أن الفصل 52 من ق.ل.ع ينص على أن التدليس يخول الإبطال إذا كان ما لجأ إليه من الحيل أو الكتمان أحد المتعاقدين أو نائبه أو شخص آخر يعمل بالتواطؤ معه قد بلغت في طبيعتها حدا بحيث لولاه لما تعاقد الطرف الآخر. والمحكمة لما استخلصت مما تقدم أمامها أن الطاعن بنى بالمطلوبة وهي بحالها وعاشرها مدة 5 سنوات أثمرت عن إنجاب ولد، وخلصت إلى أن هذه المدة كافية لحصول العلم بما يتنكر له حاليا، فإنها قد استعملت سلطتها في تقويم الدليل، وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/2/393

2021/152

2021-04-06

إن المحكمة لما استخلصت أن الزوجة كانت في حوز زوجها مدعي الإنفاق الحاضر بالبلد وبداره، وهو شاهد عرفي عززه بيمينه الذي استوفته منه بجلسة البحث في إطار تصفية الأيمان الشرعية قبل الفصل في القضية، وقضت على النحو الوارد بمنطوق قرارها، تكون قد أبرأته من نفقتها عن المدة المطلوبة وأعملت القاعدة الفقهية المقررة في باب تنازع الزوجين إبان زوجيتهما حول الإنفاق من عدمه، وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/2/2/500

2021/153

2021-04-06

إن المحكمة لما عللت ما انتهت إليه بأن ما استخلصته المطلوبة من مبالغ غير مستحق، وقضت عليها بأدائها للطاعن استنادا لمبدأ عدم الحكم بنفقة الأبناء مرتين، فإنها جعلت لما قضت به أساسا، وعللت قرارها تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/2/546

2021/154

2021-04-06

لئن كان تقدير مستحقات الأبناء مما يستقل به قضاة الموضوع، فإن ذلك يبقى رهينا باعتماد العناصر المستمدة من المواد 85 و189 و190 من مدونة الأسرة، والمحكمة لما أيدت الحكم المستأنف فيما قضى به بعلة أنه جاء مراعيا للتوسط والاعتدال وحال الملزم بالنفقة وما يتبعها والوسط الذي فرضت فيه، وحاجيات الطفلين دون أن تبرز دخله الشهري، ولم تتحقق مما إذا كانت له موارد أخرى، ثم تقضي على ضوء ما ينتهي إليه تحقيقها، فإنها لم تجعل لما قضت به أساسا، وعللت قرارها تعليلا ناقصا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/2/989

2021/619

2021-12-14

المقرر أن تقدير مستحقات الأبناء ولئن كان موكولا لقضاء الموضوع، فإنه يبقى رهينا باعتماد العناصر المستمدة من المواد 85و 189 و190 من مدونة الأسرة. والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه وإن خفضت من مبالغ النفقة المحكوم بها ابتدائيا للأبناء ومن واجب سكناهم وأجرة حضانتهم اعتمادا على التوسط والاعتدال وحال مستحقها وحال الملزم بالنفقة الذي لم يثبت دخله بمقبول سوى تصريحه بجلسة البحث بمقدار دخله الشهري وبملكية الثلث في شركة للبناء، فإنما لم تبرز في قرارها كيف استخلصت وضعيته المادية انطلاقا من ملكيته للثلث في شركة للبناء ومن الدخل الذي صرح به فقط دون الوقوف على دخله الحقيقي عن طريق الخبرة، اعتمادا على الوثائق المستدل بها من الطرفين وما تضمنته محرراتهما لتبني تقديرها على ضوء ذلك فتكون قد أساءت تطبيق المواد المحتج بها، وجاء قرارها ناقص التعليل الموازي لانعدامه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/2/322

2021/348

2021-07-06

إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه والتي ينشر الاستئناف الدعوى أمامها من جديد لما لم تعمل خيار الأب في توفير سكن لأولاده أو أدائه مبلغا لكراء ذلك السكن بعد أن تمسك بذلك أمامها، وأيدت الحكم الابتدائي القاضي عليه بجعل بيت الزوجية سكنا للمحضونتين، فإنها خرقت المحتج به، وعللت قرارها تعليلا ناقصا، وهو بمثابة انعدامه، وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/103

2021/581

2021-11-30

تعتبر ورقة رسمية في حكم الفصل 418 من قانون الالتزامات والعقود الأحكام الصادرة من المحاكم المغربية والأجنبية، بمعنى أن هذه الأحكام يمكنها حتى قبل صيرورتها واجبة التنفيذ أن تكون حجة على الوقائع التي تثبتها. كما أن الصلح عقد بمقتضاه يحسم الطرفان نزاعا قائما أو يتوقيان قيامه، وذلك بتنازل كل منهما للآخر عن جزء مما يدعيه لنفسه، أو بإعطائه مالا معينا أو حقا طبقا للفصل 1098 من نفس القانون. والمحكمة لما أيدت الحكم الابتدائي القاضي بعدم قبول الدعوى بعلة أن تركة الهالك قد تم تصفيتها حسب عقد الصلح والحكم العرفي، فإنها لم تخرق أي مقتضى قانوني، وجعلت لما قضت به أساسا، وعللت قرارها تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/120

2021/582

2021-11-30

البيّن أن طلب الطاعن انصب على الحكم بإبطال الهبة التي عقدتها موروثته والدته في مرضها العقلي الذي أفقدها الإدراك والتمييز قبل وحين العقد. والمحكمة المطعون في قرارها لما ألغت الحكم الابتدائي القاضي ببطلان عقد الهبة بعلة أن الحكم الابتدائي القاضي بالتحجير عليها لإصابتها بخرف الشيخوخة قد ألغي بقرار محكمة الاستئناف بسبب وفاة المحجر عليها. وإذ هي فعلت مع أن لها سلطة البحث والتأكد من السبب المعتمد من طرف الطاعن في طلبه، فإنها عللت قرارها تعليلا فاسدا، وهو بمثابة انعدامه، وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/261

2021/583

2021-11-30

إن المحكمة لما أيدت الحكم المستأنف القاضي برفض طلب نفي النسب بعلة أن الطالب لم يدل بدلائل قوية على ادعائه، دون مناقشة مضمون الرسائل المحتج بها رغم ما يمكن أن يكون لها من تأثير على قضائها، وإجراء خبرة جينية على الطالب والبنت، ثم تبني قضاءها على ما ينتهي إليه تحقيقها، فإنها أساءت تطبيق المادة 153 من مدونة الأسرة، وجاء قرارها غير مرتكز على أساس، ومعللا تعليلا ناقصا، وهو بمثابة انعدامه.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/287

2021/585

2021-11-30

إن المحكمة مصدرة القرار لما أيدت الحكم المستأنف الذي قضى بإسقاط الحضانة عن الطاعنة بعلة أن الشهادة الطبية المدلى بها لا تنهض حجة على كون العلة التي تعاني منها المحضونة تجعل حضانتها مستعصية على غير الأم، والحال أن الشهادة الطبية ورد بها أن البنت متابعة طبيا من أجل حالة رهاب، تنطوي على سهاد عاص، وغير قادرة على الانفصال عن والدتها الوحيدة التي يمكن أن تريحها نفسيا، دون أن تجري بحثا بحضور الطرفين أو خبرة طبية، ثم تبني قضاءها على ما ينتهي إليه تحقيقها مراعاة لمصلحة المحضونة وفق ما تنص عليه المادة 175 من مدونة الأسرة، فإنها لم تؤسس لقضائها، وعللته تعليلا ناقصا، وهو بمثابة انعدامه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/162

2021/598

2021-12-07

إن المحكمة لما قضت على النحو الوارد بمنطوق قرارها، وجعلت النفقة المحكوم بها ابتدائيا مشمولة بيمين المطلوب عن المدة موضوع النزاع لادعائه الإنفاق على زوجته ووجودها ببيت الزوجية إعمالا للقواعد الفقهية الجارية على التنازع في النفقة. والتي هي بمثابة قانون، فإنها أعملت القانون الواجب التطبيق على النزاع، وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/288

2021/599

2021-12-07

بمقتضى المادة 175 من مدونة الأسرة، فإن زواج الحاضنة الأم بغير قريب محرم من المحضون يسقط حضانتها إذا تجاوز سن هذا الأخير سبع سنوات، ومن غير علة أو عاهة تجعل حضانته على غيرها مستعصية. والمحكمة لما ألغت الحكم المستأنف وقضت بإسقاط حضانة الطاعنة عن ابنها، دون أن يكون قد تجاوز عمره سبع سنوات، واستندت فيما قضت به لمقتضيات المادة 174 من نفس المدونة الذي نص على سقوط حضانة غير الأم في حال زواجها، والحال أن الطالبة هي أم المحضون، فإنها لم تجعل لما قضت به أساسا، وعللت قرارها تعليلا فاسدا، وهو بمثابة انعدامه، وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/306

2021/601

2021-12-07

إن المحكمة لما أيدت الحكم المستأنف بعلة أن التاريخ المعتبر في إيقاع الطلاق على الزوجة هو تاريخ الإشهاد به، لأن الطلاق يتم تحت مراقبة المحكمة ووفقا للمقتضيات القانونية المنصوص عليها في مدونة الأسرة، ولا ينتج آثاره إلا من تاريخ الإشهاد به لدى العدلين، واعتبرت أن المطلوبة لم تستوف عدتها عند وفاة مطلقها وأنها تستحق الإرث فيه، فإنها أسست لقرارها، وعللته تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/308

2021/602

2021-12-07

إن المحكمة لما رفضت طلب إسقاط الحضانة بعلة أن المطلوبة تقطن بالمغرب، وأن سفرها إلى الخارج كان من أجل التطبيب فقط ولم يستغرق إلا أسبوعا واحدا، دون أن تتحقق مما قدمه الطاعن أمامها من مستندات وتناقشها وتقضي بما ينتهي إليه تحقيقها، فإن قرارها جاء غير مرتكز على أساس، وعللته تعليلا ناقصا، وهو بمثابة انعدامه. مما يعرضه للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/2/97

2021/347

2021-07-06

إن سقوط الدعوى العمومية بسبب تنازل الزوج لا يعني توفر شرط الاستقامة في الحاضنة طالما بالملف ما يقدح في ذلك، والبيّن أن الطاعن أسس طلبه على ارتكاب الحاضنة لما يقدح في أخلاقها طبقا للمادة 173 من مدونة الأسرة، والمحكمة لما أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض طلب إسقاط حضانة الولدين المطلوبة في النقض بعلة أنهما دون سن السابعة من العمر وأن مصلحتهما في بقائهما مع والدتهما، والحال أن بلوغ المحضون السابعة من عمره مشروط في طلب إسقاط حضانته عن الحاضنة التي تتزوج، تكون قد خرقت المحتج به، وعللت قرارها تعليلا ناقصا، وهو بمثابة انعدامه، وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/37

2021/335

2021-06-29

المقرر فقها وقضاء أن توثيق العقد يعتبر وسيلة في الإثبات وليس ركنا في الانعقاد. والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أيدت ما قضت به محكمة الدرجة الأولى من بطلان عقد الزواج بعلة إقرار الزوجة بالحمل قبل كتابة العقد، من دون مراعاة رضاء الطرفين بالزواج قبل توثيقه وترتب أثره، فإنها خرقت مقتضيات المادتين 10 و57 من مدونة الأسرة، وعللت قرارها تعليلا فاسدا، وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/450

2021/562

2021-11-23

طبقا للمادة 16 من مدونة الأسرة فإن المحكمة تعتمد لسماع دعوى الزوجية سائر وسائل الإثبات وكذا الخبرة. والمحكمة مصدرة القرار لما اكتفت في تعليل ما قضت به بأن المدعية لم تثبت العلاقة الزوجية التي ينكرها المستأنف، وكذا السبب القاهر المانع من توثيق الزواج في وقته، دون الاستماع إلى الشهود المدلى بأسمائهم حتى يمكنها أن تستخلص من شهادتهم ومن وثائق الملف ما تؤسس عليه قرارها، فإنها لم تجعل لما قضت به أساسا، وعرضت قرارها للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/451

2021/563

2021-11-23

إن المحكمة لما قضت بتأييد الحكم المستأنف القاضي برفض الطلب، فإنها قد توصلت إلى النتيجة التي يقتضيها الحسم، طالما أنه ليس من بين وثائق الملف ما يفيد وفاة الشخص المطلوب التصريح بوفاته، وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/245

2021/566

2021-11-23

إن المحكمة لما أيدت الحكم المستأنف واقتصرت في تعليل قرارها بأن المبالغ المحددة راعت التوسط والاعتدال وحال الملزم بهذا الأداء باعتبار راتبه الشهري، دون الرد على ما أثاره الطاعن أمامها بخصوص وضعه المادي والاجتماعي وباقي التزاماته ودخله، فإنها عللت قرارها تعليلا ناقصا وهو بمثابة انعدامه، وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/187

2021/568

2021-11-23

إن المحكمة لما أيدت الحكم المستأنف وتبنت تعليلاته بأن ردت الدفع بنفي النسب بعلة أنه لا يلجأ إلى الخبرة ابتداء طالما لم يسلك مسطرة نفي النسب المؤسسة على قواعد شرعية والتي لا يكفي بشأنها ما أثاره من إقرار زوجته بخروجها من بيت الزوجية مدة أزيد من سنة، ما دام ذلك لا ينفي حصول المعاشرة بينهما، واستغنت بما لها من سلطة في تقويم الحجج عن استدعاء الشاهدين المدلى بتصريحهما المصحح الإمضاء لعدم جدواه، فإنها قد طبقت المادتين 153 و154 من مدونة الأسرة تطبيقا سليما وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/661

2021/569

2021-11-23

إن المحكمة لما أيدت الحكم المستأنف فيما قضى به من مستحقات للطاعنة اعتبرتها ملائمة لحال الطرفين، واكتفت بتصريح المطلوب بجلسة البحث بكونه فلاحا دون أن تتحقق من توفره على مداخيل أخرى من خلال ما استدلت به من وثائق، ثم تبني تقديرها

على ضوء ذلك وعلى مدى مسؤولية كل طرف في الفراق، فإنها لم تبن قضاءها على أساس قانوني، وجاء قرارها ناقص التعليل، وهو بمثابة انعدامه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/2/362

2021/570

2021-11-23

من شروط الحضانة طبقا لمقتضيات المادة 173 من مدونة الأسرة، رعاية ومراقبة المحضون وصيانته دينا وخلقا وصحة وتعليما. والمحكمة لما ثبت لها أن الحاضنة استقرت بصفة دائمة بالخارج وتخلت عن رعاية ابنتها لجدتها بأرض الوطن، واعتبرتها مخلة بواجباتها كحاضنة، وقضت بإسقاط حضانتها عنها وأسندتها للمطلوب في النقض الذي يليها في ترتيب مستحقي الحضانة، تكون قد راعت المصلحة الفضلى للمحضونة التي تكمن في إسناد حضانتها لأبيها الذي هو أولى بها من غيره، مادام لم يثبت ما يستوجب إسقاطها عنه، وجاء قرارها معللا تعليلا سليما وكافيا.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم : 29/2/1/2020

2021/296

2021-06-08

البيّن من أوراق الملف أن الطالبة التمست ابتدائيا في مذكرتها الحكم على المطلوب بأدائه لها نفقة ابنتها منه عن الفترة السابقة على الحكم بالتطليق، وأنها تمسكت في أسباب استئنافها بطلب أداء نفقتها ونفقة البنت عن الفترة المذكورة. والمحكمة لما ورد في تعليلها

أن الطالبة لم تتقدم بطلب النفقة عن المدة المطلوبة، والحال خلاف ذلك، فإن قرارها جاء مشوبا بعيب التعليل، وعرضة للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/2/73

2021/412

2021-09-14

يراعى في تقدير النفقة وتوابعها التوسط ودخل الملزم بها وحال مستحقها ومستوى الأسعار والأعراف والعادات السائدة في الوسط الذي تفرض فيه طبقا للمادة 189 من مدونة الأسرة. وتعتمد المحكمة في تقدير النفقة على تصريحات الطرفين وحججهما، ولها أن تستعين بالخبراء في ذلك طبقا للمادة 190 من نفس القانون. والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما رفعت مبالغ النفقة المحددة للابنين وتوسعة أعيادهما حسبما جرى عليه منطوق قرارها، رغم ما ذكر ودون أن تجري خبرة للتأكد مما أثاره الطاعن ومن وجود دخل أو مداخيل أخرى له، ثم تبني قرارها على ما ينتهي إليه بحثها، فإنها خرقت المحتج به، وعللت قرارها تعليلا ناقصا، وهو بمثابة انعدامه، وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/2/83

2021/413

2021-09-14

إن المحكمة لما تبين لها تناقض الطاعنة وشاهديها في تصريحاتهم بجلسات البحث حسبما فصلته في تعليل قرارها، وعدم استطاعة الطاعنة تبرير السبب الاستثنائي الذي حال بينها وبين توثيق زواجها من المطلوب، واستخلصت أن الحكم الأجنبي المستدل به من طرفها لا

يتضمن أي إشارة إلى مسألة زواج الطرفين، وأن موضوعه هو ثبوت النسب وليس الزوجية، وخلصت من كل ذلك إلى عدم ثبوت الزوجية المدعى بها بأركانها وشروطها، وأيدت بذلك الحكم الابتدائي القاضي برفض طلب الطاعنة، فإنها تقيدت من جهة بالنقطة القانونية التي بتت فيها محكمة النقض، وعللت قرارها تعليلا سليما من جهة ثانية.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/505

2021/554

2021-11-16

إن المحكمة لما اعتمدت فيما قضت به على محاضر المعاينة المجردة لواقعة طرق المطلوب في النقض لباب شقة الطاعنة دون جدوى، واعتبرت عدم وجودها بمسكنها في الموعد المحدد لصلة الرحم بالمحضونتين، تحايلا منها وامتناعا عن تنفيذ مقرر الزيارة، كما اعتبرت استيفاءها لمستحقات التطليق بتاريخ لاحق على محضري المعاينة حجة على علمها بنظام الزيارة، دون أن تتأكد من تبليغها بعنوانها بالحكم المراد تنفيذه أو إعذارها بالتنفيذ وفقا لمقتضيات الفصلين 433 و440 من ق .م. م التي تستوجب إعلام المنفذ عليه بالحكم المنفذ لا علمه به، فإنها لم تبن قضاءها على أساس قانوني، وجاء قرارها ناقص التعليل وهو بمثابة انعدامه، وعرضته بذلك للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/2/372

2021/555

2021-11-16

بمقتضى المادة 185 من مدونة الأسرة إذا توفي أحد والدي المحضون، يحل محله أبواه في حق الزيارة. والمحكمة لما أقرت للمطلوبين في النقض حقهما الشرعي والقانوني في صلة الرحم بحفيدتهما وراعت في ذلك ما لاستمرار علاقتها بأقاربها من الأم من حفاظ على توازنها النفسي ومن مصلحة فضلى، تكون قد طبقت القانون، وعللت قرارها تعليلا سليما وكافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/2/690

2021/558

2021-11-16

إن المحكمة بعدما ثبت لها من خلال وثائق الملف بأن الطاعن متابع من طرف النيابة العامة من أجل إيذاء طفل دون الخامسة عشر من عمره، واختطاف طفل ممن عهد إليه بحضانته، وأن الطفلة تعاني من اضطراب وقلق متصل بالانفصال عن والدتها واضطرابات في النوم وأن حالها يستدعي متابعة نفسانية خاصة بالأطفال، وخلصت الى ضبط أوقات الزيارة فيما جرى بمنطوقها، تكون قد راعت مصلحة المحضونة وظروف الأطراف وملابسات القضية وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2017/1/2/877

2021/560

2021-11-16

بمقتضى الفصل 418 من قانون الالتزامات والعقود، فإن الأحكام حتى قبل أن تكون قابلة للتنفيذ يمكنها أن تكون حجة على الوقائع التي تثبتها. والطاعن بخلاف ما أثاره في الوسيلة، فإنه بمناسبة الطعن بالنقض في القرار الاستئنافي أقر للمطلوبين بصفتهم من ضمن

المستفيدين من الوصية، وبأنهم كانوا ولازالوا يتوصلون بحقوقهم من طرفه. كما أن محكمة النقض في قرارها أقرت صفة المطلوبين في الادعاء وبالحق لهم في ريع الوصية. والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ردت على ما أثاره الطاعن، بما ورد في قرار محكمة النقض الذي بت في الطعن في القرار الاستئنافي بانتفاء منازعة الطاعن في صفة المطلوبين، وبأن المنازعة كانت قائمة حول من له حق النظارة، فإنها أسست لما قضت به، ولم تخرق حقوق الدفاع، وعللت قرارها تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/39

2021/307

2021-06-15

بمقتضى المادة 97 من مدونة الأسرة، فإن المحكمة تراعي مسؤولية كل من الزوجين عن سبب الفراق في تقدير ما يمكن أن تحكم به على المسؤول لفائدة الزوج الآخر. والمحكمة لما قضت للمطلوبة بالتعويض معللة ذلك اعتمادا على ما راج بجلسات البحث وعلى محضر معاينة رسائل الواتساب والرسائل النصية المتداولة بين رقمي هاتفي الطرفين، وقدرت حجم الضرر المعنوي الذي أصاب المطلوبة من جراء ذلك، وأحقيتها في التعويض، فإنها استعملت سلطتها التقديرية المخولة لها، وعللت ما قضت به تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/18

2021/321

2021-06-22

إن المحكمة لما قضت بعدم قبول طلب صحة الزوجية بعلة أن الوثائق المستدل بها من الطاعنة لا تثبت الزواج، وأن شهادة الشهود المستمع إليهم جاءت مجملة غير مفصلة، لأنهم وإن شهدوا بأن الطرفين كانا يتعاشران معاشرة الأزواج، فلم يشهد أي واحد منهم حضوره مجلس العقد وسماع الإيجاب والقبول من الطرفين ولا بباقي شروط العقد الأخرى، تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/3/601

2020/17

2020-01-14

البيّن أن الطرف الطالب تمسك أمام المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه، ببطلان الشرط التحكيمي المنصوص عليه في سند الشحن للتنصيص فيه على تطبيق القانون الأمريكي على النزاع بدل اتفاقية هامبورغ الواجبة التطبيق، غير أن المحكمة لم تجب على الدفع بالرغم مما قد يكون له من تأثير على نتيجة قرارها، فاتسم قرارها بنقصان التعليل المعد بمثابة انعدامه، وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/343

2021/287

2021-06-01

البيّن من محضري الامتناع المدلى بهما أن المطلوبة في النقض تعمدت الغياب عن مسكنها في وقت الزيارة ولم تبرر ذلك بمقبول، وهو ما يشكل تحايلا صريحا على حق الزيارة. والمحكمة لما أعرضت عن ذلك وبررت إلغاء الحكم المستأنف بالعلة المنتقدة، واستجابت

لادعاء رفض المحضون لوالده، وتبنت ما صرحت به الحاضنة من أعذار ومبررات غير مؤسسة، متناسية حق الطالب في صلة الرحم بابنه ومصلحته في الإشراف على تربيته، فإنها قد خرقت مقتضيات المادة 184 من مدونة الأسرة، ولم تجعل لقضائها أساسا سليما، وعللت قرارها تعليلا ناقصا، وهو بمثابة انعدامه، وعرضته للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/1

2021/295

2021-06-08

بمقتضى المادة 154 من مدونة الأسرة، يثبت نسب الولد بفراش الزوجية إذا ولد لستة أشهر من تاريخ العقد وأمكن الاتصال، سواء كان العقد صحيحا أم فاسدا. وبموجب المادة 156 من نفس المدونة، فإنه لإلحاق الحمل بالخاطب للشبهة يجب أن تشتهر الخطبة بين أسرتي الخطيبين، وأن يوافق ولي الزوجة عليها عند الاقتضاء، وأن يقع حمل المخطوبة بعد تمام الخطبة، وأن يقر الخطيبان أن الحمل منهما، والكل بعد حصول الإيجاب والقبول وحيلولة ظروف قاهرة دون توثيق عقد الزواج. والمحكمة لما رفضت طلب الطاعنة استنادا إلى تاريخ إبرام عقد الزواج بين المطلوب ووالدتها وتاريخ ازديادها، وما أقرت به والدتها سواء في جلسة البحث وما شهدت به في رسم طلاقها، وبأن تسجيل الطالبة في الحالة المدنية من طرف والدتها مجرد بيانات قابلة لإثبات العكس، فإن قرارها جاء مؤسسا ومعللا تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/203

2021/272

2021-05-25

إن المحكمة لما ثبت لها من مذكرات الطرفين، أن الطاعنة بعد زواجها بغير قريب محرم للمحضونة ولا نائب شرعي لها، استقرت مع زوجها وتخلت لوالدتها عن رعاية ابنتها التي تجاوزت سن السابعة وليس بها عاهة أو مرض يستلزم بقاءها تحت رعاية والدتها، وقضت بإسقاط حضانتها عنها وأسندتها للمطلوب في النقض الذي يليها في ترتيب مستحقي الحضانة، فإنها من جهة طبقت المادة 173 من مدونة الأسرة وعللت قرارها تعليلا سليما وكافيا، وراعت من جهة أخرى مصلحة المحضونة الفضلى التي تكمن كذلك في إسناد حضانتها لأبيها الذي هو أولى بها من غيره، مادام لم يثبت ما يستوجب إسقاطها عنه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/52

2021/252

2021-05-18

إن المحكمة لما قضت للمطلوبة بواجب التمدرس، والحال أن البنت تدرس بالتعليم العمومي، وأن ملف النازلة ظل خاليا من أي حجة عن أداء المطلوبة مصاريف الدراسة، فإنها لم تبن قضاءها على أساس قانوني، وجاء قرارها معيب التعليل، وهو بمثابة انعدامه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/157

2021/254

2021-05-18

المقرر أن أحكام إسقاط الحضانة هي أحكام كاشفة، وأن حضانة المطلوبة في النقض قد سقطت عن ابنتها منذ زواجها بغير محرم، وانتقلت للطاعن الذي تنازل عنها لجدة المحضونة وذلك مقابل تنازل المطلوبة له عن جزء من مستحقات ابنتها، وهو اتفاق ملزم له. والمحكمة لما اعتمدته في إلغاء الحكم المستأنف القاضي بإسقاط الحضانة، وقضت تصديا بعدم قبول الدعوى، فإنها قد بنت قضاءها على أساس قانوني، وعللت قرارها تعليلا سليما وكافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/2/434

2021/255

2021-05-25

البيّن أن الطاعن أثار ابتدائيا سبق البت في الدعوى ولم تجب عليه المحكمة لا إيجابا ولا سلبا، كما ثبت من الإطلاع على الحكم المستدل به أنه وإن بت في الشكل فقد تطرق إلى الموضوع، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ردت على أن المحكمة أجابت على ذلك، والحال أنها لم تجب، وقضت بتأييد الحكم المستأنف، فإنها عللت قرارها تعليلا ناقصا وهو بمثابة انعدامه، وعرضت قرارها للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/824

2021/258

2021-05-25

إن المحكمة لما أيدت الحكم المستأنف القاضي برد دعوى الطاعن المقابلة الرامية إلى عدم إسناد الحضانة للمستأنفة الفرعية، مكتفية في تعليل ما قضت به بأن الدعوى الأصلية

أصبحت جاهزة دون أن تبحث وتناقش التقرير الطبي الذي يفيد إصابة المطلوبة بمرض نفسي، ولاسيما أن الأمر يتعلق بمصلحة المحضون ما دام أن الاستئناف ينشر الدعوى أمام محكمة الاستئناف، ودون أن تبحث في ذلك ولو بإجراء خبرة حول نوع المرض، ومدى خطورته على المحضونتين، ثم تبت وفق الثابت لها، لما لذلك من تأثير على قضائها، فإنها لم تجعل لما قضت به أساسا، وعرضت قرارها للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2017/1/2/101

2021/259

2021-05-25

بمقتضى الفصل 402 من قانون المسطرة المدنية لا يمكن أن تكون الأحكام القابلة للطعن بالتعرض والاستئناف موضوع إعادة النظر. والطاعنة دفعت في مذكرتها جوابا على مقال الطعن بإعادة النظر المقدم من طرف المطلوب في النقض أمام محكمة الاستئناف، بكون القرار المعتمد في طلب إعادة النظر للحالة المثارة قد صدر غيابيا في حق المطلوب وبالتالي فهو قابل للتعرض. والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما لم ترد على ما أثارته الطاعنة رغم ما قد يكون له من تأثير، ولما لطرق الطعن وإجراءاتها من علاقة بالنظام العام، فإنها جعلت قرارها مشوبا بانعدام التعليل وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/2/928

2021/261

2021-05-25

بمقتضى المادة 190 من مدونة الأسرة تعتمد المحكمة في تقدير النفقة وتوابعها تصريحات الطرفين وحججهما مع مراعاة أحكام المادتين 85 و189 من نفس المدونة، ولها أن تستعين بالخبرة في ذلك. والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما قضت بنفقة وأجرة سكن الابن وأيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من أجرة حضانته وألغته فيما قضى به من رفض نفقة تمدرسه، دون أن تبحث في ما أثاره وتتأكد من توفره على دخل أو مداخيل أخرى ومن موافقته على تدريس ابنه بالمدرسة الخصوصية المسجل بها، لتراعي عناصر التقدير خاصة منها الوضعية المادية للطرفين في تحديد ما يمكن أن تحكم به، فإنها خرقت المواد أعلاه، وعللت قرارها تعليلا ناقصا، وهو بمثابة انعدامه، وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/15

2021/268

2021-05-25

البيّن من وثائق الملف أن الطاعنة تقدمت ابتدائيا بمقال مضاد والتمست الحكم على المطلوب بأدائه لها نفقة البنتين، وأنه عند استئنافها للحكم الابتدائي التمست من جديد تحديد نفقة البنت التي لم يقض بها، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما قضت على النحو الوارد بمنطوق قرارها دون أن تناقش وترد إيجابا أو سلبا على ما أثارته الطاعنة بخصوص البنت، جاء بذلك قرارها ناقص التعليل، وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/46

2021/82

2021-02-09

إن المادة 16 من مدونة الأسرة، لئن اعتبرت كتابة عقد الزواج الوسيلة المقبولة لإثباته، فقد أجازت للمحكمة بصفة انتقالية سماع دعوى الزوجية وإثباتها بكل الوسائل. والبين من وثائق الملف أن الطاعن أقر بالخطبة بمذكرة جوابه، ولم ينازع في صور حفل الزفاف المدلى بها، وقد وكل أخاه في توثيق زواجه بالمطلوبة بموجب الوكالة المستدل بها، والتي أقر فيها بتمكينها من صداقها، وبوجود ظروف قاهرة متعلقة بعمله بالخارج حالت دون حضوره. والمحكمة لما اعتبرت العلاقة الزوجية قائمة بين الطرفين، وتبنت حيثيات المحكمة الابتدائية التي استخلصت من وثائق الملف، وتصريحات الشهود، بما لها من سلطة في تقويم الحجج اقتران الإيجاب بالقبول الذي هو ركن عقد الزواج، وقدرت على ضوء معطيات الملف الظرف القاهر الذي حال دون توثيق العقد في وقته، تكون قد التزمت حدود الطلب، ولم تخرق المقتضيات المحتج بها، وجاء قرارها مؤسسا ومعللا تعليلا كافيا.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/2/122

2021/72

2021-02-09

بمقتضى الفقرة الثانية من المادة 33 من مدونة الأسرة فإنه إذا اختلف الزوجان في قبض الصداق المؤجل، فعلى الزوج إثبات أدائه. والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به على الطالب من أدائه للمطلوبة مؤجل صداقها الذي نص عقد زواج الطرفين على بقائه بذمته، بعد أن لم يثبت لها أداؤه، فإنها طبقت المادة 33 أعلاه، ولم تكن في حاجة إلى إجراء بحث لأن مؤجل الصداق يبقى دينا لا تبرأ ذمة المدين به إلا بالوفاء بدليل مقبول. فجاء قرارها معللا تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/2/252

2021/73

2021-02-09

البين من وثائق الملف أن الطالب وبعد تقديم المطلوبة لدعواها الرامية إلى المطالبة بمستحقات الابن المزداد بعد الطلاق، تقدم بدعوى مقابلة رامية إلى نفي نسب الابن المذكور عنه ملتمسا في نفس الوقت إجراء خبرة ومعربا عن استعداده لأداء أتعابها، مؤسسا طلبه على أنه لم يعاشر المطلوبة مدة طويلة قبل الطلاق، ولم تخبره بوجود مولود له منها، مشككا في نفس الوقت في تاريخ ازدياد الابن، مثيرا أن تسجيله بسجلات الحالة المدنية الخاصة به كان في دعوى غير تواجهية. والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما اكتفت في رد طلبه بالقول بعدم تحقق موجبات اللعان وإجراء الخبرة الجينية، ودون أن تجري بحثا في ما أثاره، ثم تقضي بما ينتهي إليه تحقيقها، فإنها عللت قرارها تعليلا ناقصا، وهو بمثابة انعدامه، وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/9

2021/188

2021-04-06

إن تقدير مستحقات الزوجة والأبناء المترتبة عن التطليق مما يستقل به قضاة الموضوع طالما اعتمدوا فيه عناصر القانون في إطار المواد 84، 85، 97، 189 و190 من مدونة الأسرة. والمحكمة لما أيدت الحكم المستأنف وتبنت أسبابه وعلله، فإنها قدرت الوقائع المعروضة عليها من خلال وثائق الملف والبحث الذي أجرته مع الطرفين، وراعت مدة الزواج وأسباب الطلاق ومسؤولية المطلوب وتعسفه في إيقاع الطلاق ووضعيته المادية ومبدأ التوسط والوسط الاجتماعي الذي تفرض فيه النفقة وحال مستحقها، واعتبرت ما تم تحديده ملائما طبقا للمواد القانونية أعلاه، تكون قد ركزت قضاءها على أساس وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/257

2021/190

2021-04-06

إن المحكمة لما ثبت لها أن البنت تعيش تحت حضانة جدتها وقضت بإسقاط حضانتها عنها وأسندتها لوالدها المطلوب في النقض، بعلة أن إسناد الطاعنة حضانة بنتها للجدة هو إخلال بواجب الحضانة الملقى على عاتقها وخرق لترتيب مستحقي الحضانة المنصوص عليه في المادة 171 من مدونة الأسرة، فإنها أسست لقرارها وردت بما فيه الكفاية على دفوع الطاعنة، ولم تخرق المحتج به، وعللت قرارها تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/2/634

2021/197

2021-04-13

إن تقدير مستحقات المطلقة يدخل في سلطة محكمة الموضوع متى أسسته على عناصر القانون. والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من مستحقات الطالبة استنادا لما ثبت لها من الأبحاث المجراة ابتدائيا ووضعية المطلوب المادية ومدة زواج الطرفين وإعمالا لمقتضيات المادتين 84 و97 من مدونة الأسرة، فإنها جعلت لما قضت به أساسا، وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/1265

2021/200

2021-04-13

طبقا للمادة 184 من مدونة الأسرة، فإن ما تتخذه المحكمة من التدابير في حال إخلال الحاضنة بتنفيذ المقرر المنظم لزيارة المحضون، إسقاط حق الحضانة. والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أيدت الحكم المستأنف بإسقاط الحضانة عن الطاعنة بعدما ثبت لها أن المفوض القضائي كان ينتقل إلى الطاعنة بعنوانها، وأنها كانت تمتنع عن تسليم الابن لوالده لصلة الرحم به، واعتبرتها بذلك مخلة في تنفيذ المقرر المنظم للزيارة طبقا للمادة 184 أعلاه، فإنها أسست لقرارها ولم تخرق القانون، وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/2/608

2021/390

2021-07-27

بمقتضى الفقرة الرابعة من الفصل 5 من مدونة الأحوال الشخصية، يجوز للقاضي بصفة استثنائية سماع دعوى الزوجية، على أن يعتمد في إثباتها البينة الشرعية المتمثلة في شهادة شاهدين عدلين أو ما يقوم مقامها من شهادة 12 شاهدا، وأن تنبني على المستند الخاص من حضور الشهود مجلس العقد وسماع الإيجاب والقبول وذكر الصداق والولي عند اللزوم. والمحكمة إذ استندت في القول بثبوت العلاقة الزوجية بين مورث الطاعنين ووالدة المطلوبة على تصريحات عشرة شهود لم يستكمل منهم أركان العقد إلا البعض، في حين أن البعض الآخر منهم من له قرابة بالمشهود لها، ومن لم يحضر قراءة الفاتحة إنما سمع بها، ومنهم من لم يذكر الصداق، فإنها قد خرقت القواعد الفقهية المقررة في سماع دعوى الزوجية ولم تتقيد بالنقطة القانونية التي بت فيها قرار محكمة النقض السابق. فجاء قرارها ناقص التعليل وهو بمثابة انعدامه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/2/1271

2021/468

2021-10-05

لئن أجازت المادة 16 من مدونة الأسرة بصفة انتقالية سماع دعوى الزوجية وإثباتها بسائر وسائل الإثبات ومنها شهادة الشهود، فإن الشهادة المعتبرة يجب أن تكون مفصلة وغير مجملة وأن تثبت قيام الزيجة المدعى بشأنها بأركانها وشروطها. والمحكمة لما ألغت الحكم المستأنف القاضي بسماع دعوى الزوجية بين الطالبة والمطلوب، وقضت برفض الطلب بعلة عدم إثبات ما يقتضيه الزواج من إيجاب وقبول وصداق وولي وهو المستند الخاص المعتبر فقها لإثبات هذا الزواج استثناء، وكذا السبب القاهر المقبول الذي حال دون توثيق العقد في إبانه، فإنها قد استعملت سلطتها في تقويم الحجج، وعللت قرارها تعليلا كافيا وسليما دون أي تحريف لوقائع الدعوى.

.....